المرسل

إعـــــداد

د. جوهره صالح المحمد الضبيبان

أستاذ مساعد حديث وعلومه جامعة الطائف

خطة البحث يتكون البحث من ثلاثة مباحث وكل مبحث يتكون من مطالب:

المبحث الأول:المقدمة وتشمل:

١- المطلب الأول أهميته هذا العلم.
٢- المطلب الثاني تعريف الإسناد وبيان أهميته.
٣- خلاصة المبحث.

المبحث الثاني الضعيف:

١- المطلب الأول تعريف الحديث الضعيف.
٢- المطلب الثاني أسباب الضعف.
٣- خلاصة المبحث.

المبحث الثالث المرسل:

١- المطلب الأول تعريف المرسل.
٢- المطلب الثاني طرق تميز المرسل.
٣- المطلب الثالث صور المرسل.
٤- المطلب الرابع حكم تعمد الإرسال.
٥- المطلب الخامس مراتب الحديث المرسَل.
٦- المطلب السادس اسباب تفاوت مراتب المرسل بعضها على بعض.
٧- المطلب السابع القول في الوصل و الإرسال في حديث واحد.
٨- المطلب الثامن حكم الحديث المرسل.
٩- المطلب التاسع مراسيل الصحابة.
١٠- المطلب العاشر مرسل التابعي الكبير.
١١- المطلب الحادي عشر حجية مرسل غير الصحابي.
١٢- المطلب الثاني عشر حكم رواية الصحابي عن التابعي.
١٣- المطلب الثالث عشر المؤلفات في كتب المراسيل.
١٤- المطلب الرابع عشر المرسل المردود بالاتفاق.
١٥- المطلب الخامس عشر سبب إيراد الحديث المرسَل في المردود.
١٦- المطلب السادس عشر ذكر أشهر من يرسل الحديث.
١٧- المطلب السابع عشر دواعي الإرسال وأسبابه.

١٨- المطلب الثامن عشر أصح المراسيل.
١٩- المطلب التاسع عشر خلاصة المبحث.

الخاتمه وفيها أهم النتائج التي توصلت اليها في بحثي.

الفهارس:

١- فهرس الآيات.
٢- فهرس الأحاديث.
٣- فهرس الموضوعات.
٤- فهرس المراجع.

المبحث الأول:

المقدمة

علم الحديث علم جليل القدر عظيم الفضل لا يبحث فيه إلا كل حبر له ميزة خاصة حيث أنه قام على هدف نبيل حفظ السنة من كل دخيل من التحريف والتبديل ولما قامت الفتن والانتصار للمذاهب شمر أهل الفضل عن سواعدهم واعدوا للدفاع عن السنة عدتهم لم يكن سلاحهم البارود والمدفع بل هو أعظم من ذلك سلاح ظل قائما طيلة هذه القرون لم يستطع أحد أن يخترقه أو يأتي بمثله فسبحان القائل {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} (١) يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية الجليلة "وَهُوَ الْقُرْآنُ، وَهُوَ الْحَافِظُ لَهُ مِنَ التَّغْيِيرِ وَالتَّبْدِيلِ " (٢) ويقول الطبري " وَإِنَّا لِلْقُرْآنِ لَحَافِظُونَ مِنْ أَنْ يُزَادَ فِيهِ بَاطِلٌ مَا، لَيْسَ مِنْهُ، أَوْ يُنْقَصَ مِنْهُ مَا هُوَ مِنْهُ مِنْ أَحْكَامِهِ وَحُدُودِهِ وَفَرَائِضِهِ، وَالْهَاءُ فِي قَوْلِهِ: (لَهُ) مِنْ ذِكْرِ الذِّكْرِ " (٣) قوله تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ} يعني القرآن. {وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} من أن يزاد فيه أو ينقص منه. قال قتادة وثابت البناني: حفظه الله من أن تزيد فيه الشياطين باطلا أو تنقص منه حقا؛ فتولى سبحانه حفظه فلم يزل محفوظا."

وقال أيضاً: "وقيل: "وإنا له لحافظون " أي لمحمد ﷺ من أن يتقول علينا أو نتقول عليه. أو "وإنا له لحافظون " من أن يكاد أو يقتل. نظيره {وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ } (٤) وقال: العلامة الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله: ولا شك أن سنة رسول الله – ﷺ – وحي منزل فقد حفظها الله كما حفظ كتابه، وقيض الله لها علماء نقاداً ينفون عنها تحريف المبطلين وتأويل الجاهلين ويذبون عنها كل ما ألصقه بها الجاهلون والكذابون والملحدون ؛ لأن الله سبحانه جعلها تفسيراً لكتابه الكريم وبياناً لما أجمل فيه من الأحكام، وضمنها

---

(١) سورة الحجر آية ٩.

(٢) تفسير ابن كثير سورة الحجر.

(٣) تفسير الطبري ج ١٧ ص ٦٩.

(٤) المائدة : ٦٧– – انتهى من كلام القرطبي انظر تفسير القرطبي. ج ١٠ – ص ٥ مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٢٠– ٢٠٠٠ هـ، الطبعة الاولى

أحكاما أخرى لم ينص عليها الكتاب العزيز، كتفصيل أحكام الرضاع وبعض أحكام المواريث وتحريم الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها إلى غير ذلك من الأحكام التي جاءت بها السنة الصحيحة ولم تذكر في كتاب الله العزيز. (١) **ونخرج من كلام العلامة الشيخ ابن باز ان الحفظ يشمل القران والسنة. والمفسرون على قولان في الاية الكريمة: الاول انه حفظ للقران الكريم من التحريف والتبديل او الزيادة والنقص واليه ذهب اكثر المفسرون.**

والثاني أنه الرسول حفظه الله عز وجل كقوله تعالى {وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ } (٢) **وهو مرجوح عند أكثر المفسرون.** (٣) **وعلى قولنا بقبول القول الأول أو الثاني فإنه حفظ للدين فلا يكتمل هذا الحفظ إلا بحفظ المصدر الأول والثاني من مصادر التشريع القرآن العظيم و السنة النبوية وحفظ قائلها عليه السلام وبهذا يكون قولي المفسرون كلاهما حق وهو حفظ للدين كاملا وحفظ السنة حفظ للدين فهي التشريع الثاني لهذا الدين القويم وحفظ الرسول الأعظم حفظ لهما فهو المبلغ عن رب العالمين فكان حفظه سببا من أسباب حفظ القرآن والسنة ، فكان من وسائل حفظهما هو حفظه ﷺ وتسخير العلماء للإهتمام به وحفظ سنته ﷺ – لا إله إلا الله الذي سخر هؤلاء الأئمة والمحدثين ليحفظوا السنة من كل دخيل لتصل الينا بسلسلة قوية نظيفة لا يشوبها وضع ولا حذف ولا إضافة جعلوا رضي الله عنهم حديث رسول الهدى ﷺ منهجهم وطريق بحثهم " حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّقَطِيُّ ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ هَارُونَ ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: [مَنْ كَذَبَ**

---

(١) مجموع فتاوي ومقالات متنوعة للشيخ عبد العزيز بن عبدالله بن باز ج ٥ ص ٣٩ – ٤١

(٢) سورة المائدة اية ٦٧

(٣) تفسير الطبري ج ١٧ تفسير سورة الحجر : اية ٩ وكذا –تفسير القران العظيم تفسير سورة الحجر – الجامع لأحكام القران ج ١٠ تفسير سورة الحجر– تفسير البغوي ج ٤

عَلَـيَّ مُتَعَمِّـدًا فَلْيَتَبَـوَّأْ مَقْعَدَهُ مِـنَ النَّـارِ][1] **فشـدوا الرحـال واستقصـوا الأخبـار وتحروا الدقة بالنقل وثبتوا الأخبار وتثبتوا من الرجال وقالوا في كل حديث مقال كيف لا وهو حديث النبـي الأعظم والذي تثبت بـه الحدود وتقام بـه الفروض وهو الركن الثاني من أركـان الشريعة الغراء والكذب عليـه لـيس كالكذب علـى غيره إذ يتعلق بالتشريع والعبادات. إن اللّـه سبحانه وتعالى فضل هذه الأمـة بشرف الإسناد، وأقام لـذلك فـي كل عصر أئمـة، وجهابذة، بـذلوا جهدهم فـي ضبطه وأحسنوا الاجتهاد وذلك من معجزات نبينـا** – ﷺ – **التـي أخـبر** بوقـوعها فقـال ﷺ:[تَسْـمَعُونَ وَيُسْـمَعُ مِـنْكُمْ وَيُسْـمَعُ مِمَّـنْ سَـمِعَ مِـنْكُمْ].[2] قـال الألبـاني صحيح.

---

(١) حديث متواتر فقد رواه عن النبـي ﷺ أكثر من ستين صـحابيًا، منهم العشرة المبشرون بالجنة، ورواه عن هؤلاء خلق كثير. أنظر البخاري (١٢٩١) كتاب الجنائز، ٣٤ – باب مـا يكره من النياحـة علـى الميت... عن المغيرة. وهو فـي البخـاري أيضـا (١١٠) كتـاب العلـم، ٣٨ – بـاب إثم من كـذب علـى النبـي ﷺ. ومسلم (٣) المقدمـة، ٢– بـاب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ. وقارن مع كلام الحافظ في فتح الباري (١ / ٢٠٣ – فما بعد). رقم الحديث ١ الكتاب طرق حديث من كذب علي متعمدا للطبراني

(٢) أخرجـه أحمـد ٣٥١/١، وأبـو داود (٣٦٥٩) ، وابـن حبـان (٩٢) ، والرامهرمـزي فـي " المحدث الفاصل" : ٢٠٧ (٩٢) ، والحـاكم فـي " المستدرك " ٩٥/١، وفـي مَعْرِفَـة علـوم الْحَـدِيْث : ٢٧ و ٦٠، والبيهقـي فـي " السـنن " ٢٥٠/١٠ وفـي " الـدلائل " ٥٣٩/٦، والخطيب في " شرف أصحاب الْحَدِيْث " (٧٠) ، وابن عَبْد البر في " جامع بَيَان العلم " ٥٥/١ و١٥٢/٢، والقاضـي عياض في " الإلمـاع ": ١٠. من طرق عن الأعمش، عن عَبْد الله بن عَبْد الله، عن سعيد بن جبير، عن ابن عَبَّاسٍ، بِهِ مرفوعاً. وصححه الْحَاكِم، وَلَمْ يتعقبه الذهبي، وَقَالَ العلائي في " بغية الملتمس " : ٢٤ : ((هَذَا حَدِيْث حسن من حَدِيْث الأعمش)). وأخرجه البزار (١٤٦) ، والرامهرمزي في " المحدّث الفاصل " (٩١) ، والطبراني في " الكبير " (١٣٢١) ، والخطيب في "شرف أصحاب الْحَدِيْث " (٦٩) ، من حَدِيْث ثابت بن قيس بلفظ : تسمعون ويُسمع منكم ويُسمع من الَّذِيْنَ يسمعون منكم ثُمَّ يأتي من بَعْدَ ذَلِكَ قوم سمان يحبون السِّمَن،يشهدون قَبْلَ أن يُسألوا)). (١٥) الإلماع : ١٩٤

وهذا الحديث الشريف يدل على مسألة مهمة جدا وهي التسلسل في نقل العلم **الشرعي وحديث رسول الهدى ﷺ لهذا العلم وأنه يتناقل بين الأجيال جيلا بعد جيل إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهذا مصداقا لوعد الله لحفظ هذا الدين.ولئلا يعتقد ان حفظ الدين يقتصر على حفظ القران كما ذهب اليه بعض فضلائنا المفسرون من تخصيص قول الحق { إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون }**[1] **انه خاص بحفظ القران وقد سبق ان كتبت توجهي ان حفظ هذا لدين لا يقتصر على حفظ القران فقط بل بحفظ السنة ايضا لذا دعى نبينا وحبيبنا بالنظارة لمن نشر هذا العلم النبوى ممثلا بحديثه ﷺ بنقل سنته إلى من بعده فقال ﷺ [نضَّرَ الله عبدًا سَمِع مقالتى فوعاها، فبَلَّغها مَن لَم يَسْمعها، فرُبَّ حامل فِقْه إلى مَن هو أفقه منه، ورُبَّ حامل فِقْه لا فِقْهَ له، ثلاث لا يغلُّ عليهنَّ قلبُ المؤمن: إخلاص العمَل لله، والنصيحة لولاة الأمر، ولزوم الجماعة ؛ فإنَّ دعوتهم تكون من ورائهم]**[2] " **والمعنى خَصَّه الله بالبهجة والسرور لِما رُزِق بعِلْمه ومعرفته من القَدْر والمنزلة بين الناس في الدنيا، ونِعَمه في الآخرة ؛ حتى يُرَى عليه رونقُ الرخاء والنعمة، ثم قيل: إنه إخبارٌ؛ يَعني: جعلَه ذا نضرة، وقيل: دعاء له بالنضرة: وهي البَهجة والبَهاء في الوجْه من أثَر النعمة ". فباتصال الإسناد عرف الصحيح من السقيم**[3].

---

(١) سورة الحجر ايه ٩

(٢) وهذا الحديث قد صحَّ من رواية ابن مسعود، رواها سماك بن حرْب عن عبدالرحمن بن عبدالله عن أبيه به ؛ أخرجَها أحمد (٤١٥٧) ، والترمذي (٢٦٥٧) ، وابن ماجه (٢٣٢) ، وابن أبي حاتم (١/ ٩/١) ، وأبو يعلى (٥١٢٦، ٥٢٩٦) ، وابن حِبَّان (٦٩) ، والبيهقي في" المعرفة3 /1) ") ، والرامَهُرْمُزي في" المحدث الفاصل6) "، 7) ، والخليلي في" الإرشاد699 /2) ") ، وابن عبدالبر في" جامع بيان العلم40 /1) ") ، والخطيب في" الموضح294 /2) ") من رواية سماك وعبدالرحمن بن عابس، كلاهما عن عبدالرحمن بن عبدالله عن أبيه، وإسناده حَسَنٌ

(٣) تحفة الأحوذي " (٣٤٦/٧)

المطلب الأول: أهميته هذا العلم: لنتمكن من معرفة أهمية هذا العلم لابد من الإشارة إلى محوريين مهمين وهما:

الاول: الإشارة إلى أقوال العلماء في بيان أهمية الإسناد وحرصهم الشديد على تعلم الأسانيد. الثاني معرفة بعض الكتب التي الفت في الإسناد واعتنت به وهي كتب المسانيد كنتاج لاهتمامهم بالإسناد. أولا: أقوال العلماء في بيان أهمية الإسناد وحرصهم الشديد على تعلم الأسانيد.

إن اهتمام العلماء رضي الله عنهم بهذا العلم الجليل ينبع من أقوالهم مما يدل على حرصهم الشديد على حفظ هذا الدين كما انزل على المصطفى عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم كيف لا وهم الرعيل الأول الذين ادركوا أهمية نشر هذه الرسالة والاعتناء بها وسوف أعرض لأقوالهم لنعلم جميعا أن هذا الدين تم حفظه منذ ان نبأ به نبينا محمد ﷺ.

١- قَالَ الْحَاكِم النيسابوري: فلولا الإسناد وطلب هَذِهِ الطائفة لَهُ، وكثرة مواظبتهم عَلَى حفظه لدرس منار الإِسْلاَم، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فِيْهِ بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإنَّ الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فِيْهَا كانت مبتراً. (١)

ونخلص من كلامه رضي الله عنه إلى:

١- درس منار الإسلام أي اندثر هذا المنار وهي السنة النبوية والتي تشرح وتفسر وتخصص ما جاء في آي الذكر الحكيم.

٢- و لفتح لأهل الأهواء وأعداء الدين الباب على مصراعيه للوضع والتزيف والتحريف والتبديل فلولا الإسناد لكانت مبترأ.

٢- وقال: القاضي عياض: " إعلم أولاً أنّ مدار الْحَدِيْث عَلَى الإسناد فِيْهِ تتبين صحته ويظهر اتصاله "(٢) فهذا يبين دور الاسناد في اثبات صحة الحديث من سقيمة باتصال السند من انقطاعه لذا اشار العلماء أن انقطاع الإسناد سببا اكيد في ضعف الحديث.

---

(١) قواعد التحديث : ٢٠١

(٢) الإلماع ص ١٩٤

٣- وَقَالَ ابن الأثير: " اعلم أنّ الإسناد في الْحَدِيْث هُوَ الأصل، وعليه الاعتماد، و به تعرف صحته وسقمه "(١).
وهو يشير إلى ان مدار صحة الحديث من ضعفه يعتمد على الإسناد.
٤- قَالَ سفيان الثوري: " الإسناد سلاح المؤمن، إذا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ سلاح فبأي شيء يقاتل ؟ (٢) يريد رضي الله عنه الدفاع عن السنة فلا يمكن الذب عن السنة النبوية إلا بهذا السلاح وهو معرفة الإسناد والرجال والكلام في جرحهم وتعديلهم بما يحقق صحة السند الى رسول الهدى ﷺ لذا أعلنوها حرب على أولئك الذين يزيدون في أحاديث رسول الهدى ﷺ او يتلاعبون بالأسانيد
٥- وهذا أمير المؤمنين في الْحَدِيْث شعبة بن الحجاج يقول: " إنما يعلم صحة الْحَدِيْث بصحة الإسناد " (٣) وهو تأكيد هلى أهمية الإسناد ودوره في إثبات صحة السند الى رسول الله ﷺ.
٦- وَقَالَ عَبْد الله بن المبارك: " الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء - فإذا قيل له من حدثك ؟ بقي " (٤) و لأهمية الاسناد جعل من الدين وهو ضابط يردع عن القول في الدين ما ليس منه فإذا لم يكن لديه إسناد صحيح وسؤل عن السند بقى بمعنى تحير وتردد في الرد لا يدري ما يقول ويقول رضي الله عنه " بيننا وبين القوم القوائم "(٥) ومراده رضي الله عنه اثبات الاسناد بذكر قوائم الرجال من جرح وتعديل. وبهذه المقالات من اولي الشأن من اهل الاهتمام بهذا العلم الجليل يتضح عظمة هذا العلم و اهمية ودوره في حفظ الحديث النبوي وتوجيهات المحدثين الى حفظ الاسناد

(١) جامع الأصول ٩/١-١٠
(٢) شرف أصحاب الْحَدِيْث " : ٤٢ (٨١) مرجع سابق
(٣) التمهيد ٥٧/١
(٤) مقدمة صَحِيْح مُسْلِم ١٢/١، طبعة فؤاد عَبْد الباقي ١٥/١، وشرف أصحاب الْحَدِيْث : ٤١ (٧٨) ، والإلماع : ١٩٤- المحدث الفاضل (٢٠٩)
(٥) مقدمة صحيح مسلم ج ١/ ص ١٥

وما ينبغي التأكيد عليه هو ان الاسناد خاصية خص بها هذا الدين وهو وسيلة من وسائل حفظ الدين. ٧- قال أبو علي الجياني: «خص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يُعْطِها مَنْ قَبْلها: الإسناد، والأنساب، والإعراب"(١)

٨- وقال أبو حاتم الرازي: " لم يكن في أمة من الأمم مِنْ خَلْقِ الله آدم، أمناء يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة "(٢) يريد حفظ سلسلة الاسانيد وأسماء الرجال في الجرح والتعديل وتوثيق الكلام في الرجال وبهذا حفظ الدين بشقيه الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وحفظت لسنة المطهره من التزيف والتبديل بينما الامم السابقة لم يكن لديهم هذا الاهتمام بالنقل والتثبت من الرجال فحرفت التوراة والإنجيل. ثانيا: معرفة بعض الكتب التي الفت في الاسناد واعتنت به وهي كتب المسانيد كنتاج لاهتمامهم بالأسانيد: ونتيجة لهذا التأكيد على المطالبة بالإسناد، وما حظي به من اهتمام بالغ وعناية فائقة، نجد أن كتب الحديث التي دُونت منذ النصف الأول من القرن الثاني الهجري قد التزمت به، وأطلق عليها اسم المسانيد " جمع مسند "، وهو اسم ذو علاقة واضحة بقضية الإسناد.

التعريف اللغوي للإسناد: هو ما ارتفع من الأرض في قبل الجبل أو الوادي، ومنه سنود القوم في الجبل أي صعودهم ، وساندت الرجل مساندة إذا عاضدته وكانفته، وسند في الجبل يسنُدُ سنوداً وأسند رقى. وقيل هو: كلُّ ما يستند إليه ويُعتمد عليه من حائط أو غيره (٣). والجمع إسناد، لا يكسّر على غير ذلك، وكل شيء أسندت إليه شيئا فهو مسند، وقد سَند إلى الشيء يسنُد سنوداً، واستَنَد وتساند وأسند غيره، ويقال ساندته إلى الشيء وهو يتساند إليه أي أسندته إليه.

قال أبو زيد:

ساند?? ح ???? ? ير??.. شد?جلا?? على?لسنيد

(١) تدريب الراوي (١٥٩).مرجع سابق

(٢) شرف أصحاب الحديث (٤٢).مرجع سابق

(٣) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي س. ن. د – وقضايا الزكاة المعاصرة – الندوة الرابعة عشر ص ٤٠

وما يسند إليه يسمى مِسنداً ومُسنَداً، وجمعه المساني. (١)
وننتهي الى القول بان السند يقوي الحديث ويشده ليميز بهذا السند رجاله الذين يعتمد عليهم فيزداد بهم قوة. وأمّا السّند في الاصطلاح فهو: " الإخبار عن طريق المتن " قال ابن جماعة: وأخذه إمّا من السند، وهو: ما ارتفع وعلا من سفح الجبل ؛ لأنَّ المُسنِد يرفعه إلى قائله، أو من قولهم: فلان سَنَدٌ، أي: معتمَدٌ، فسمّى الإخبار عن طريق المتن سَنَدا لاعتماد الحفّاظ في صحّة الحديث وضعفه عليه. وقيل هو: " سلسلة رواة الحديث الذين ينقلونه واحدا عن الآخر إلى النبيّ صلى الله عليه و آله "(٢).
والإسناد هو رفع الحديث إلى قائله أي بيان طريق المتن برواية الحديث مسنداً.
وقد يطلق الإسناد على السند من باب إطلاق المصدر على المفعول، كما أطلق الخلق على المخلوق. (٣) وقال ابن جماعة: المحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد. (٤) فنخلص من ذلك كله إلى أن منهج المحدثين في حفظ السنة النبوية هو التوثيق والتحقيق في كل حديث لديهم فيشمل ذلك المتن والسند بحيث تكون سلسلة الإسناد حجة للمحدث لقبول حديثه. أو تكون سببا لرفض حديثه أو تضعيفه مما يثبت عظم هذا المشروع الذي قام به أهل الفضل في حفظ السنة النبوية ولذا قاموا بالتأليف والتصنيف في هذا المجال وسوف اعرض لنبذة بسيطة لبعض من هذه المسانيد بإذن الله. وقبل أن ابدأ اشير الى تعريف المسانيد يقول صاحب: المستظرف لمسانيد جمع مسند، وهي الكتب التي موضوعها جعل حديث كل صحابي على حدة صحيحا كان أو حسنا أو ضعيفا مرتبين على حروف الهجاء في أسماء الصحابة كما فعله غير واحد وهو أسهل تناولا أو على القبائل أو السابقة في الإسلام أو الشرافة النسبية أو غير ذلك وقد يقتصر في بعضها على أحاديث صحابي واحد كمسند أبي بكر أو أحاديث

(١) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، القاسمي مُحمّد جمال الدين، ص ٢٠٢ مرجع سابق
(٢) نيل الأماني في توضيح مقدّمة القسطلاني الابياري عبدالهادي نجا، ص ١٧
(٣) تدريب الراوي للسيوطي ج : ١ ص ٤١. اصول الحديث محمد عجاج الخطيب ص : ٣٢
(٤) قواعد التحديث جمال الدين المقدسي ص : ٢٠٢

جماعة منهم كمسند الأربعة أو العشرة أو طائفة مخصوصة جمعها وصف واحد كمسند المقلين ومسند الصحابة الذين نزلوا مصر إلى غير ذلك والمسانيد كثيرة جدا. (١)

مسند الإمام أحمد: مسند الإمام الاوحد محي السنة (أبي عبدالله احمد بن حنبل الشيباني المروزي) ثم البغدادي المتوفى: سنة احدى وأربعين ومائتين وكان يحفظ الف الف حديث ومسنده هذا يشمل على ثمانية عشر مسندا: اولها: مسند العشرة وما معه وفيه من زيادات ولده (عبدالله) ويسير من زيادات (أبي بكر القطيعي) الراوي عن (عبدالله) وقد اشتهر عند كثير من الناس انه اربعون الف حديث. قال ابو موسى المديني: لم ازل اسمع ذلك من الناس حتي قرأته على (أبي منصور بن رزيق). أهـ

وكذا صرح بذلك الحافظ (شمس الدين محمد بن علي الحسيني) في (التذكرة) فقال: عدة احاديثه اربعون الفا بالمكرر. وقال (ابن المديني): انه ثلاثون الفا والاعتماد على قوله دون غير وقد انتقاه من اكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألف حديث ولم يدخل فيه إلا ما يحتج به عنده وتفضيل أبن (الصلاح) كتب السنن عليه منتقد وبالغ بعضهم فأطلق عليه اسم (الصحة) والحق أن فيه احاديث كثيرة ضعيفة وبعضها أشد في الضعف من بعض حتى أن (ابن الجوزي) أدخل كثيرا منها في موضوعاته ولكن تعقبه في بعضها (أبو الفضل العراقي) وفي سائرها الحافظ (ابن حجر) في (القول المسدد في الذب عن مسند احمد) و(السيوطي) في ذيله المسمى (بالذيل الممهد على القول المسند) وحقق الأول منها نفي الوضع عن جميع أحاديثه وأنه أحسن انتقاء وتحرير من الكتب التي لم تلتزم الصحة في جمعها قال: وليست الأحاديث الزائدة فيه على ما في الصحيحين بأكثر ضعفا من الأحاديث الزائدة في (سنن أبي داود) و (الترمذي) عليهما. وقال غيره: ما ضعف من أحاديثه احسن حالا مما يصححه كثير من المتأخرين وقد رتبه على الأبواب بعض الحفاظ الاصبهانيين وكذا الحافظ (ناصر الدين ابن زريق) وكذا بعض من تأخر عنه ورتبه على حروف المعجم في اسماء المقلين الحافظ (ابو بكر بن المحب).

---

(١) الرسالة المستظرفة ج : ١ ص :١٣

ولده (أبي عبدالرحمن عبدالله بن أبي حنبل البغدادي) الحافظ المتوفى: سنة تسعين ومائتين كتاب في زوائد مسنده هذا وهو نحو من ربعة في الحجم قيل أنه مشتمل على عشرة ألاف حديث وله أيضا زوائد كتاب (الزهد) لأبيه وللإمام الحافظ (أبي بكر محمد بن الحافظ أبي محمد بن عبدالله المقدسي الحنبلي) ترتيب مسند (احمد) هذا كله على حروف المعجم.

الثاني مسند أهل البيت النبوي. الثالث مسند ابن مسعود. الرابع مسند ابن عمر. الخامس مسند عبدالله بن عمرو العاصي ، وأبي رمثة. السادس مسند عباس ، وولده. السابع مسند عبدالله بن عباس. الثامن مسند أبي هريرة. التاسع مسند أنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ. العاشر مسند أبي سعيد الخدري ، الحادي عشر مسند جابر بن عبدالله الأنصاري. الثاني عشر مسند المكيين. الثالث عشر مسند المدنيين. الرابع عشر مسند الكوفيين. الخامس عشر مسند البصريين. السادس عشر مسند الشاميين. السابع عشر مسند الأنصار. الثامن عشر مسند عائشة ، مع مسند النسوة الأخرى ، وهذا المسند كله منقسم إلى اثنين وسبعين ومائة جزء ، وصاحب تجزئته (حسن بن علي) [ابن المذهب] الراوي له عن (القطيعي). (١) أهـ

مسند الطيالسي:

مسند أبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي نسبة إلى الطيالسية التي تجعل على العمائم القرشي مولى آل الزبير الفارسي الاصل البصري الحافظ الثقة المتوفى بالبصرة سنة ثلاث أو أربع ومائتين قيل: وهو أول مسند صنف ، ورد بأن هذا صحيح لو كان هو الجامع له التقدمه لكن الجامع له غيره وهو حفاظ خرسان جمع فيه ما رواه يونس بن حبيب عنه خاصة وله من الأحاديث التي لم تدخل هذا المسند قدره أو اكثر وقد قيل إنه كان يحفظ اربعين ألف حديث. (٢) وعمر إلى سنة ثلاث وتسعين ومائتين ، ولقيه الطبراني ، فعاش بعد أبي داود تسعين عاما وهذا نادر جدا ولم يتهيأ مثله إلا للبغوي ، وأبي علي الحداد ، وابي طليب وأناس نحو بضعة عشر شيخا ، خاتمتهم وابو العباس

(١) عبد العزيز الدهلوي في بستان المحدثين ص: ٦٩
(٢) الرسالة المستظرفة ص ٦١

الحجار. قال الفلاس: ما رأيت احد أحفظ من أبي داود. قلت قال مثل هذا وقد صحب يحي القطان ، وابن مهدي ، ورافق ابن المديني قال عبدالرحمن بن مهدي: ابو داود هو أصدق الناس. قلت كانا رفيقين في الطب بالبصرة. فاستعملا الباذر ، فجذم ابو داود وبرص الآخر. قال احمد بن عبدالله العجلي: رحلت – يعني من الكوفة – إلى أبي داود ، فأصبته قد قدومي بيوم قال: وكان قد شرب البلاذر ، فجذم.قال عامر بن ابراهيم الأصبهاني: سمعت أبا داود يقول: كتبت عن ألف شيخ. وورد عن أبي داود أنه كان يسرد من حفظه ثلاثين ألف حديث. قال سليمان بن حرب: كان شعبة يحدث ،فإذا قام قعد أبو داود الطيالسي.

وأملى من حفظه ما مر في مجلسه(١) البلاذر سم حاد شديد المضرة وإذا أخذ صرفا أحدث على آخذه أنواعا من الأسقام والاوجاع ، وأما أن يحدث الوسواس والهيجان والبرص والجذام والورم أو السحج والعقر في بعض أعضاء الجوف، وربما قتل(٢). منهجه بالتأليف: مسند الطيالسي (٢٠٤ هـ) ، قصد المؤلف رحمه الله في هذا الكتاب إلى جمع مرويات الصحابة عن رسول الله ﷺ ، بحيث تكون مرويات كل صحابي على حدة ، وهذا الطريقة تعرف عند المحدثين بطريقة التصنيف على المسانيد ، أي مسانيد الصحابة رضي الله عنهم. ويلاحظ على منهج المؤلف في هذا الكتاب ما يلي:

أ- أن هذا المسند ليس من تصنيف الطيالسي رحمه الله.بل هو عدة مجالس سمعها منه يونس بن حبيب الراوي عنه ، وهذا هو المسند الذي سمعه الذهبي رحمه الله(٣) وعليه فالمسند جزء من حديث أبي داود وليس كل حديثه. ب- حوى المسند روايات من رواية يونس بن حبيب عن غير الطيالسي ، وهي قليلة. ج- بدأ بذكر مسانيد بالحنة رضي الله عنهم ، ثم اتبعهم بذ كر مسانيد بقية الاصحاب.

---

(١) سير اعلام النبلاء الطبعة العاشرة – ج ٩ ص ٢٩٧ – ٢٨٣.٢– كتاب ابن البيطار

(٢) ملتقى اهل الحديث

(٣) انظر السير ص : ٩٨٢

د- جعل لكل مسند ترجمة تحمل اسم الصحابي ونسبة ، واسم من عنه في هذه الترجمة ، ثم يسوق تحت هذه الترجمة ما وقع له من هذا الطريق ، فإذا انتهى أورد طريقا اخرى وهكذا. هـ -بدأ بذكر ما رواه الصحابة عن الصحابة ، ثم يثني بذكر رواية التابعين.

و- يدأ بذكر مسانيد الرجل وجعل مسانيد النساء في وسط مسانيد الرجال ، بمسند فاطمة (رضي الله عنها) بنت النبي (ﷺ). و- بلغ عدد الأحاديث المسندة المخرجة بالكتاب (٢٨٨٢) حديثا ، والله اعلم. (١)

٣- مسند الحميدي (٢١٩ هـ): هو الامام الحافظ المحدث الفقيه ، ابو بكر عبدالله بن الزبير بن عيس بن عبدالله بن حميد بن زهير بن الحارث بن أسيد بن عبدالعزى الحميدي القرشي الأسدي المكي (٢).

مات الحميدي بمكة في شهر ربيع الأول سنه تسع عشرة ومائتين ، هكذا أرخه بن سعد والبخاري وقيل في سنة عشرين ومائتين(٣). أن للمسند منزلة رفيعة لنظافة أسانيد حيث احتوى على من ألف وثلاثمائة حديث(٤)

منها ٥٨٢ حديثا اتفق عليها الشيخان ، وانفرد البخاري بـ٩٦حديثا ومسلم ب ١٥٢حديثا (٥)

فهذا يدل على أن المسند كان مصدرا من مصادر الشيخين في تصنيف كتابيهما ، وقد قال الذهبي في كلامه على أول حديث من صحيح البخاري ما نصه: وعدل عن روايته افتتاحا بحديث مالك الإمام إلى هذا الإسناد لجلالة

---

(١) مسند أبي داود الطيالسي المقدمة ص ١ تأليف سليمان داود

(٢) الجرح والتعديل ج : ٥ ص ٥٦. والثقات لابن حبان ج : ٨ ص ٣٤١

(٣) الطبقات ج : ٥ ص ٥٠٢. التاريخ الصغير ج: ٢ ص : ٣٣٩.تهذيب الكمال ج: ١٤ ص ك ٥١٥

(٤) المقدمة ص ٦٨ – ٦٩

(٥) مقدمة الشيخ حسين سليم ص ٥٣

الحميدي وتقدمه، ولأن إسناده هذا عزيز المثل جدا ليس فيه عنعنة أبدا، بل كل واحد منهم صرح بالسماع له. (١)

٤- مسند الشافعي (٢٠٤ هـ). هو أبو عبد الله، محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر وهو قريش بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الشافعيّ المطَّلِبيّ القرشيّ(٢).

يجتمع مع الرسولِ محمدٍ " ﷺ " في عبد مناف بن قصي، وقيل: «وهو ابن عم النبي محمد، وهو ممن تحرم عليه الصدقةُ من ذوي القربى الذين لهم سهم مفروض في الخُمس، وهم بنو هاشم وبنو المطلب(٣) وغيرها من كتب المسانيد، وكانت هذه المسانيد هي العمدة للمؤلفين الذي جاؤوا من بعد، فعولوا عليها واعتمدوها مصادر لهم، واستمر نهج العلماء الذين كتبوا الصحاح والمسانيد والسنن والمصنفات والموطآت على هذا النهج في التزام الإسناد التزاما دقيقاً ، كل هذا يؤكد لنا أهمية الإسناد في علم الحديث، ومدى عناية الأمة به، وأنه مما حفظ الله به دينه من الضياع والتحريف، تحقيقاً لوعد الله في حفظ ما أَنْزَل من الذكر { إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون }.(٤) وما ينبغي التنبه له ان المسانيد فيها الصحيح والضعيف وليست كل الأحاديث صحيحة لأنه لم يشترط مؤلفوها ذلك. ولا يمكن أن يتصف الحديث بالصحة لمجرد صحة اسناده فلا بد من صحة الحديث متنا وسندا لنقول هذا حديث صحيح.

---

(١) سير أعلام النبلاء - ج ١٠ / ص ٦٢١ ومسند أحمد بن حنبل (٢٤١ هـ)

(٢) طبقات الشافعيين، باب: ترجمة الشافعي رحمه الله- - منازل الأئمة الأربعة، ص ١٩٨.

(٣) طبقات الشافعيين، باب : ترجمة الشافعي رحمه الله، وهذا القول للربيع بن سليمان.

(٤) الحجر ايه ٩

خلاصة المبحث:

١- اهتمام المسلمين بحديث النبي ﷺ.

٢- الاهتمام بالأسانيد يظهر دور علماء الحديث بالعناية بالرجال والبحث عن أحوالهم لتحري الدقة في نسبة الحديث إلى نبينا ﷺ.

٣- تختلف المسانيد عن سائر المؤلفات الحديثية بأن لها طريقة خاصة بالتأليف من حيث جعل الأحاديث مسندة لمن تروى عنه بذكر مسند كل صحابي على حده.

٤- لا يجزم بصحة كل الأحاديث او حسنها بل فيها الصحيح والحسن والضعيف.

المبحث الثاني الضعيف من الحديث

وسبب تطرقي الى الحديث الضعيف هو ان المرسل من الحديث الضعيف ولذا سأتطرق اليه كمدخل لهذا الموضوع و سأختصر قدر الإمكان خشية الإطالة دون أن اختصر الاختصار المخل أو الإطالة المملة فهذا ليس مجال بحثي.

المطلب الأول تعريف الحديث الضعيف:

التعريف اللغوي:

قال ابن منظور ضعف: الضَّعْفُ: وَالضُّعْفُ: خِلَافُ الْقُوَّةِ، وَقِيلَ: الضُّعْفُ، بِالضَّمِّ، فِي الْجَسَدِ، وَالضَّعْفُ، بِالْفَتْحِ، فِي الرَّأْيِ وَالْعَقْلِ، وَقِيلَ: هُمَا مَعًا جَائِزَانِ فِي كُلِّ وَجْهٍ. (١)

وخَصَّ الْأَزْهَرِيُّ بِذَلِكَ أَهْلَ الْبَصْرَةِ فَقَالَ: هُمَا عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ سِيَّانِ يُسْتَعْمَلَانِ مَعًا فِي ضَعْفِ الْبَدَنِ وَضَعْفِ الرَّأْيِ(٢).

التعريف الاصطلاحي: قال: ابن الصلاح: كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن فهو حديث ضعيف(٣). وذهب الى هذا التعريف السيوطي بقوله في التدريب: هُوَ مَا لَمْ يَجْمَعْ صِفَةَ الصَّحِيحِ أَوِ الْحَسَنِ(٤)

وقال: ابن حجر معترضا على تعريف ابن الصلاح ولو عبر ابن الصلاح بقوله كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول لكان اسلم من الاعتراض و اخصر (٥)

يريد أن الحديث اذا لم يصل الى درجة الحسن فهو من باب أولى لا يصل إلى الصحيح فلو قلنا وهو الذي لم يجمع صفة الحسن ولا صفة الصحة لفقده شرطاً من الشروط لكان ضعيفا فمثلا فإذا انقطع الاسناد بسقط في السلسة سمي ضعيفا وهو ما فقد شرط الاتصال وإذا طعن في عدالته او حفظه فهو ضعيف

---

(١) لسان العرب لابن منظور ج ٩حرف الضاد مادة ضعف مرجع السابق

(٢) المرجع السابق

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح مع التقييد ص: ٦٣

(٤) تدريب الراوي ج ١ ص ١٩٥- مرجع السابق

(٥) النكت ج ١- ص ٤٩٢

وإذا كانت هناك أي علة في المتن أو السند تقدح في صحة الحديث فهو ضعيف.وهكذا كل ما فقد شرطا من شروط الصحة أو الحسن سمي ضعيفا.

المطلب الثاني أسباب الضعف:

يرجع سبب الضعف في الحديث الى فقد شرط من شروط الصحة أو الحسن في الحديث النبوي فلو استعرضنا تعريف الحديث الصحيح وهو ما اشتمل على خمسة شروط:

اتصال السند.

عدالة الرواة.

ضبط لرواة.

خلو السند من الشذوذ.

خلوه من العلة.

ويترتب على فقد شرط من هذه الشروط واحد او اكثر من أنواع ضعف الحديث.فمثلا:

لو فقد الحديث شرط الاتصال أصبح الحديث ضعيف و يأخذ أحد لمسميات التالية حسب موضع لسقط وعدد الساقطين: المعلق – المرسل – المنقطع – المعضل – المداس – المعنعن قبل ثبوت السماع – المؤنن قبل ثبوت السماع.

٢– لو فقد العدالة اصبح الحديث ضعيف ويأخذ احد المسميات التالية:

الموضوع – المتروك – المنكر – الضعف بسبب عدم تحقق المروءة – الضعف بسبب كون روايه مبتدعا – المجهول والمبهم حيث لم يعرف كل منهما ولم تثبت العدالة لهما.

٣– لو فقد ضبط الرواة اصبح الحديث ضعيف ويأخذ احد المسميات التالية:

فقد شرط الضبط: إن كان الراوي فقد شرط الضبط بسبب الغفلة أو أكثر النسيان أو أكثر الخطأ في الحديث فيسمى حديثة " المتروك "

وإن كان بسبب اضطراب رواياته فحديثه "مضطرب "كما يترتب على فقد شرط الضبط "المدرج "و" المقلوب " و"المصحف "

فإن أساب فقد الضبط تتلخص في فحش الغلط والغفلة و سوء الحفظ والوهم ومخالفة الثقات.

٤– لو كان الحديث فيه علة او شذوذ اصبح الحديث ضعيفا:

ويصاب به السند والمتن على حد سواء.

المطلب الثالث خلاصة المبحث:

نخلص من هذا الى ان:

تقسيم الحديث الى صحيح وحسن وضعيف يخضع لضوابط وضعها علماء الحديث.

ان انواع الضعف كثيرة وقد خضعت إلى فقد شرط من شروط الصحة أو الحسن.

ترتب على هذا التقسيم ثقة العالم والمسلمون خاصة بدرجة لحديث وتميزهم بين المقبول لاشتماله على شروط الصحة والحسن وبالمقابل الحديث الضعيف وانه لا يعمل به عند أكثر المحدثين.

المبحث الثالث المرسل

المطلب الأول تعريف المرسل:

أولا: المرسل لغة واصطلاحا: أ – لغة: المرسل فأصله من قولهم أرسلت كذا إذا أطلقته ولم تمنعه كما في قوله تعالى{ أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا }(١) " فكأن المرسل أطلق الإسناد ولم يقيده براو معروف وقد أشار الإمام المزري إلى هذا ويحتمل أن يكون من قوله جاء القوم إرسالا أي قطعا متفرقين. قال ابن سيدة: الرسل بفتح الراء والسين القطيع من كل شيء والجمع إرسال و جاؤوا رسلة رسلة أي جماعة جماعة ، ومنه الحديث "إن الناس دخلوا على النبي ﷺ بعد موته فصلوا عليه أرسالا "جاء في التحبير " أَنَّ الصَّحَابَةَ صَلَّوْا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَسَلَّمَ فُرَادَى أخرجه ابْنُ مَاجَهْ وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِلَفْظِ[: ثُمَّ دَخَلَ النَّاسُ فَصَلُّوا عَلَيْهِ إرسالا، لَمْ يَؤُمَّهُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَدٌ]."قال في التحبير وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ " (٢)

وقال الفارس في معجمه وهو بصيغة المفعول لغة مأخوذ من الارسال وهو الإطلاق فكأن الراوي المرسل اطلق لإسناد ولم يقيده بجميع الرواة. (٣) وقد أشار إلى هذا المعنى العلائي حيث قال: فكأن المرسل أطلق الإسناد ولم يقيده براو معروف " وقد ذكروا غير هذا التعريف في المرسل إلا أن هذا أحسن الوجوه فيه.

وأرسل: رباعي من رسل والمرسل إسم المفعول منه تقول أرسلت فلانا في رسالة فهو مرسل ورسول. قال أرسل الشيء: أطلقه وأهمله ولم يمنعه ، والإرسال الإطلاق والترك والإهمال وعدم المنع (٤). كما في قوله تعالى {أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا}(٥)

---

(١) سورة مريم اية ٨٣

(٢) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير– كتاب الصلاة – كتاب الجنائز

(٣) معجم الفارس ج ٢ ص ٣٩٢. معجم مقاييس اللغة المؤلف : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المحقق : عبد السلام محمد هارون الناشر : دار الفكر الطبعة : ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م

(٤) جامع العلالي ص ١٤.مرجع سابق

(٥) سورة مريم اية ٨٣

والرسل: القطيع من كل شيء والرسول من الإبل: القطيع منها قدر عشر يرسل بعد قطيع والرسل: شديد التفريق ومنه ما جاء في حديث الصلاة عليه عند وفاته ﷺ ثُمَّ دَخَلَ النَّاسُ فَصَلُّوا عَلَيْهِ إرسالا " (١) وفيه توسع في كتب اللغة ونكتفي بالإشارة الى ما قاله العلائي في جامع التحصيل في التفريق بين المرسل لغة واصطلاحا وهو أحسن الأقوال(٢). أي فرقا متقطعة يتبع بعضهم بالاحتجاج بالمرسل كمل سيأتي في أدلتهم إن شاء الله تعالى لكن يرد عليه أن خلقا من الرواة أرسلوا الحديث مع عدم الثقة براويه الذي أرسلوا عنه ويجوز
أيضا أن يكون المرسل من قولهم ناقة مرسال أي سريعة السير قال كعب بن زهير:

?مست سعا? بأ? ? لا يبلغها ? ??لعتا??لنجيبا ??لمر?سيل

فكأن المرسل للحديث أسرع فيه عجلا فحذف بعض إسناده والكل محتمل(٣)
ونخلص من هذه التعريفات أن المعنى اللغوي للإرسال جاء بمعنى:
١- الاطلاق وعدم التقييد فالراوي اطلق السند ولم يقيده.
٢- المتابعة فنقول جاءت القافلة أرسلا أي متتابعة لا يوجد بين اجزائها فرق بالوصول.
٣- ويأتي بمعنى السرعة فكأنه قال جاءت القافلة مسرعة.ولذا تعجل التابعي فحذف الصحابي وقال قال رسول الله ﷺ.
ب - الاصطلاح: ١- قال الإمام أبو عبد الله الحاكم رحمه الله: مشايخ الحديث لم يختلفوا في أن الحديث
المرسل هو: الذي يرويه المحدِّثُ بأسانيد متصلة إلى التابعي، فيقول التابعي: قال رسول الله ﷺ "(٤)
٢- وفي تحرير علوم الحديث قال الحاكم:اشار الى أن المرسل لا يقتصر على التابعي الكبير بل إتباع التابعين بقوله " هو قول الإمام التابعي أو تابع التابعي:

---

(١) سبق تخريجه
(٢) الدكتور الجديع في كتابه تحرير علوم الحديث ج ٢ ص ٩٢٣
(٣) جامع التحصيل ج ١ ص ٢٣- ٢٤
(٤) معرفة علوم الحديث " (٦٧)

قال رسول الله ﷺ، وبينه وبين رسول الله ﷺ قرن أو قرنان، ولا يذكر سماعه فيه من الذي سمعه " (١)

٣- ويقول الجديع تعليقا على نسبة هذا التعريف الى الحاكم:

" هذا التعريف ليس اختيار الحاكم، وإنما بين أنه اختيار الفقهاء من أهل الكوفة، أما عنده فالمرسل هو: " الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي، فيقول التابعي: قال رسول الله ﷺ " (٢)

٤- ففقهاء الكوفة يرون ان السند متصل الى التابعي او تابع التابعي فيسقط الصحابي ويقول التابعي او تابع التابعي قال رسول الله اما تعريف الحاكم رحمه الله فلم يشر الى قول تابع التابعي.

٥- وقال ابن عبد البر رحمه الله: هذا الاسم أوقعوه بإجماع على حديث التابعي الكبير عن النبي ﷺ، مثل أن يقول عبيد الله بن عدي بن الخيار، أو أبو أمامة بن سهل بن حنيف، أو عبد الله بن عامر بن ربيعة، ومن كان مثلهم: قال رسول الله ﷺ. قلت: وهؤلاء من كبار التابعين وكذلك من دون هؤلاء، مثل: سعيد بن المسيب، وسالم بن عبد الله، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، والقاسم بن محمد، ومن كان مثلهم. وكذلك علقمة بن قيس، ومسروق بن الأجدع، والحسن، وابن سيرين، والشعبي، وسعيد بن جبير، ومن كان مثلهم من سائر التابعين الذين صح لهم لقاء جماعة من الصحابة ومجالستهم. فهذا هو المرسل عند أهل العلم. ومثله أيضا مما يجرى مجراه عند بعض أهل العلم مرسل من دون هؤلاء، مثل: حديث ابن شهاب، وقتادة، وأبي حازم، ويحيى بن سعيد عن النبي ﷺ، يسمونه مرسلا، كمرسل كبار التابعين (٣) فنقول أن: ابن عبد البر يرى ان المرسل ما يرويه التابعي سواء كان كبيرا أو صغيرا.

٦- قال:الغزالي:

و "وصورته أن يقول: قال رسول الله، من لم يعاصره، أو قال من لم يعاصر أبا هريرة: قال أبو هريرة ".(٤) فقوله لم يعاصر النبي ﷺ فهو تابعي كبير

(١) تنوير علوم الحديث للجديع (٥٠١)
(٢) المرجع السابق ص ٥٠٢
(٣) التمهيد ج : ١ص : ١٩-٢٠
(٤) المستصفى ج: ١ ص :١٠٧

وقوله لم يرى ابا هريرة يفيد انه من إتباع التابعين فهو يرى أن المرسل اذا قال التابعي أو تابع التابعي قال رسول الله ﷺ ، والغزالي رحمه الله يشير الى رواية التابعي عن رسول الله وقد نبه انه يشمل التابعي الصغير والكبير بقوله من لم يعاصر النبي ﷺ من كبار التابعين او من لم يعاصر الصحابة من صغار التابعين. فهؤلاء يرون ان المرسل يختص بالتابعي سواء كان صغيرا او كبير اذا قال: قال رسول الله ﷺ.

٥- قال الشيخ أحمد محمد شاكر – رحمه الله – المرسل: ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بدون ذكر الصحابي." (١)

فلم يشر الى قصر المر سل على الكبير فقط حيث أن قوله بدون ذكر الصحابي يفيد أن يكون المرسل من كبار التابعين أو من صغارهم.

٦- وقال الشافعي:ومن نظر في العلم بخبرة وقلة غفلة استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين بدلائل ظاهرة(٢) " وكأنه رحمه الله يقصر قبول المرسل على رواية كبار التابعين وقوله بدلائل ظاهره يريد الطعن فيمن دون كبار التابعين لان فيهم الضعفاء والمجهولين وغيرهم.

٧- يقول الخطيب البغدادي رحمه الله: " المرسل: ما انقطع إسناده، بأن يكون في رواته من لم يسمعه ممن فوقه، إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال: ما رواه التابعي عن النبي ﷺ. (٣) وكأنه يشير الى ان المرسل لا يختص بالتابعي فقط بل كل انقطاع في الاسناد يسمى ارسال وهو بهذا يدخل انواع اخرى من الضعف كا المعلق – المنقطع – المعضل – حيث أن هذه الإنواع تشترك مع المرسل بانقطاع السند في اي موضع كان وبأي عدد.

ثانيا: ملخص تعريفات المرسل قيل في تعريف المرسل ثلاثة اقوال: الأول من قال: ان المرسل هو ما سقط منه الصحابي فقط ويقتصر بذلك على رواية التابعي الكبير عن النبي ﷺ قول الحاكم. والثاني: من قال أن ألمرسل يشمل قول التابعي سواء كان صغيرا أو كبيرا فيكون هنا الساقط صحابي وتابعي كبير فيدخل فيه لمعضل وهو قول الشافعي وابن عبد البر.

---

(١) الباعث الحثيث ص ٢١

(٢) الرسالة ص ٤٤٧

(٣) الكفاية ص /٢١- تحرير علوم الحديث للجديع ٥٠٣

القول الثالث: أن المرسل يشمل كل انقطاع مهما كان عدد السقط ومكانه ويدخل في ذلك كل الأحاديث الضعيفة بسبب السقط في الإسناد وهو قول الخطيب البغدادي.

نلاحظ أنهم رضي الله عنهم يوجهون لفظ المرسل بالتعريف إلى سببين هما الانقطاع وقول التابعي قال رسول الله ﷺ ولكن يدخل في الارسال كل تقرير أو فعل و خص القول لأنه الاغلب.

الترجيح: ان ما سقط منه الصحابي يسمى مرسلا سواء كان من حدث به تابعي كبير أو صغير وهو مذهب أهل الحديث ، والله اعلم. ملاحظة هامة: قال صاحب الكفاية " ومن الضروري التنبيه على أن المحدثين – وخاصة المتقدمين منهم – يطلقون على كل انقطاع في السند إرسالا " (١).

المطلب الثاني طرق تميز المرسل: يثبت كون الحديث مرسلا بمجرد أن يعلم أن الذي حدث به عن النبي ﷺ تابعي وتميز من غير هم يعرف من كتب رجال الحديث (٢).

المطلب الثالث صور المرسل:

ويقول الجديع يجب التنبه الى ثلاث صور يقع فيها الالتباس وهي:

الصورة الأولى:تدخل في (المرسل) وظاهرها الاتصال وهي رواية من رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئا. فهذا له شرف الصحبة لا حكمها في الرواية ، فحديثه من قبيل المرسل ولا يعد متصلا ولكنه بمنزلة روايات كبار لتابعين.

ويقصد الجديع صغار الصحابة الذين رأوا النبي ولم يسمعوا منه.

مثل جعدة بن هبيرة المخزومي ، أمه أم هاني بنت أبي طالب ، ولد في حياة النبي ﷺ وله رؤية ، ثبت له بها شرف الصحبة ، ولذا حكم بصحبته بعض أهل العلم ، وراعي آخرون عدم سماعه من النبي ﷺ ، فحكموا بتابعيه وهذا ينبئك عن سبب اختلافهم التحقيق أنه صحابي لكن لحديثه حكم روايات التابعين ، لأنه لم يسمع من النبي ﷺ شيئا.

---

(١) الكفاية ص ٢١

(٢) عبدالله الجديع تحرير علوم الحديث ص ٩٢٣– ٩٢٥

وفي تعريف الصحابي جاء قولهم: وصاحبه: عاشره، والصاحب: المعاشر، والجمع: أصحاب، والصحابة بالفتح: الأصحاب (١).

وقد جاء هذا القول موافقا لما قاله اهل الاصطلاح في تعريف الصحابي حيث يقتصر على مصاحبة الرسول ﷺ وقال الخطيب في الكفاية ولا خلاف بين أهل اللغة في أن القول (صحابي) مشتق من الصحبة، وأنه ليس مشتقاً من قدر منها مخصوص، بل هو جار على من صحب غيره قليلاً أو كثيراً.

وقال ابن حجر: وأصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام. وفي كل ذلك لا نجد من يقيد الصحابي بالرواية عن الرسول ﷺ وعليه نقول هل يشترط لإطلاق كلمة صحابي ان يروي عن رسول الله ؟ كما يذكر شيخنا العلامة ابن الجديع انه له شرف الصحبة لا شرف الرواية فروايته عن النبي ﷺ في حكم المرسل ، لان المذهب الذي عليه الجمهور أن رواية الصحابي عن النبي ﷺ في حكم الموصول سواء كان لم يسمع من النبي لصغر سنه أو سمع من صحابي اخر كعادة الصحابة رضوان الله عليهم أنهم يتبادلون الجلوس في مجلس رسول الله ﷺ ثم يتناقلون أحاديثه بينهم وهذا لا خلاف فيه إذا انه وسيلة من وسائل نقل الحديث ونشره. والصورة الثانية: ظاهرها الإرسال، وهي معضلة، وهي رواية من له رؤية لبعض الصحابة ولم يسمع من أحد منهم، فهذا يثبت له شرف التابعية لا أحكامها.وعليه، فروايته عن النبي ﷺ معضلة، وروايته عن الصحابة منقطعة.

فقوله معضلة يريد انه سقط من أول الإسناد راويين الصحابي والتابعي لكونه رأى الصحابي ولم يروي عنه. تعريف لتابعي لغة: تبع: تَبِعَ الشَّيْءَ تَبَعًا وَتَبَاعًا فِي الْأَفْعَالِ وَتَبِعْتُ الشَّيْءَ تُبُوعًا: سِرْتُ فِي إِثْرِهِ وَاتَّبَعَهُ وَأَتْبَعَهُ وَتَتَبَّعَهُ قَفَاهُ وَتَطَلَّبَهُ مُتَّبِعًا لَهُ وَكَذَلِكَ تَتَبَّعَهُ وَتَتَبَّعْتُهُ تَتَبُّعًا، قَالَ الْقُطَامِيُّ: وَخَيْرُ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلْتَ مِنْهُ وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعًا.

وَضَعَ الِاتِّبَاعَ مَوْضِعَ التَّتَبُّعِ مَجَازًا. قَالَ سِيبَوَيْهِ :تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعًا لِأَنَّ تَتَبَّعْتُ فِي مَعْنَى اتَّبَعْتُ. وَتَبِعْتَ الْقَوْمَ تَبَعًا وَتَبَاعَةً، بِالْفَتْحِ، إِذَا مَشَيْتَ خَلْفَهُمْ أَوْ مَرُّوا بِكَ

(١) لسان العرب لابن منظور مادة صحب ج ١ ص ٣١٩

فَمَضَيْتَ مَعَهُمْ. وَفِي حَدِيثِ الدُّعَاءِ: تَابِعْ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ عَلَى الْخَيْرَاتِ أَيْ: اجْعَلْنَا نَتَّبِعُهُمْ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ. وَالتِّبَاعَةُ: مِثْلُ التَّبْعَةِ وَالتَّبِعَةِ (١). وذلك كروايات ابراهيم النخعي او الاعمش عن النبي ﷺ قال: ابو حاتم الرازي: " لم يلق ابراهيم النخعي احد من اصحاب النبي ﷺ إلا عائشة ولم يسمع منها شيئا فانه دخل عليها وهو صغير وأدرك انسا ولم يسمع منه ٤.

وقال ابو عبيدة لأجري: سمعت ابا داود (يعني السجستاني)

يقول: لم يسمع الاعمش من أحد من أصحاب رسول الله ﷺ قلت: انس ؟ قال " ولا كلمة. انما رأى انسا ولم ير أبن أبي أوفى ولا سمع منه.

الصورة الثالثة: من يروي من كتاب النبي ﷺ، على ما بلغه عنه في حياته، ولم تثبت له صحبة

فهذا وإن أدرك زمان النبي ﷺ فهو تابعي، وحديثه مرسل ؛ لتعين بلوغ الحديث له بالواسطة، وهي مجهولة.

وليس لدينا مثال في الواقع يصلح للاستدلال به لهذا يسلم من علة، وإنما ذكرته لجوازه على من يقبل بعض ما روي بهذا الطريق (٢).

المطلب الرابع حكم تعمد الإرسال: قال في فتح المغيث قال شيخنا:

١- إن كان شيخه الذي حدثه به عدلا عنده وعند غيره فهو جائز بلا خلاف.

٢- أو لا فممنوع بلا خلاف. المراد غير عدل وهذا صحيح اذ أن رواية غير العدل ضعيفة مردودة. ٣- أو عدلا عنده فقط أو عند غيره فقط، فالجواز فيهما محتمل، بحسب الأسباب الحاملة عليه(٣). لأنه قد يكون عدلا عنده فقط وهذا لا يعني عدالته مطلقا وحسب الدوافع الباعثة على الإرسال

---

(١) انظر الكفاية للخطيب ص ١٠٠ و فتح المغيث للسخاوي ج ٣ ص ٧٩- ٨٠. ٢- الاصابة في معرفة الصحابة ج :١ ص ١٠ ٣- لسان العرب ج ٢ ص ٢١١-٢١٢ حرف التاء مادة تبع. ٤- تحرير علوم الحديث ص ٤٩٩.

(٢) المرجع السابق. ص(٥٠٠)

(٣) ابن حجر/ النكت على ابن الصلاح بتصرف ج : ٢ ص : ٥٥٨ - ٥٥٧ و فتح المغيث للسخاوي ج ١ ص ١٧٣." بتصرف

المطلب الخامس مراتب المرسل:

أعلاها: ما أرسله صحابي ثبت سماعه.

ثم صحابي له رؤية فقط، ولم يثبت سماعه.

ثم المخضرم.

ثم المتقن: كسعيد بن المسيب .

ويليها من كان يتحرى في شيوخه: كالشعبي ومجاهد.

ودونها مراسيل من كان يأخذ عن كل أحد كالحسن (١).

المطلب السادس اسباب تفاوت مراتب المرسل بعضها على بعض: أحدها: أن من عزى روايته عن الضعفاء ضعف مرسله بخلاف غيره.

الثاني: أن من عرف له إسناد صحيح على من أرسل عنه، فإرساله خير ممن لم يعرف له ذلك، وهذا معنى قول يحيى بن سعيد القطان: مجاهد عن علي ليس به بأس، قد أسند عن ابن أبي ليلى عن علي.

الثالث: أن من قوي حفظه يحفظ كل ما يسمعه وثبت في قلبه، ويكون منه ما لا يجوز الاعتماد عليه، بخلاف من لم يكن له قوة في الحفظ.

وقد أنكر مرة يحيى بن معين على علي بن عاصم حديثاً وقال: ليس هو من حديثك، إنما ذوكرت به فوقع في قلبك، فظننت أنك سمعته ولم تسمعه. الرابع: أن الحافظ إذا روى عن ثقة لا يكاد يترك أسمه بل يسميه فإذا ترك اسم الراوي دل على أنه غير مرضي، وقد كان يقول ذلك الثوري وغيره كثيراً يكنون عن الضعيف ولا يسمونه لا يقولون عن رجل وهذا معنى قول القطان: كان فيه إسناد لصح به، يعني لو كان أخذه عن ثقة لسماه وأعلن باسمه.

وخرَّج البيهقي من طريق أبي قدامة السرخسي قال:سمعت يحيى بن سعيد يقول: "مرسل الزهري شرّ من مرسل غيره، لأنه حافظ، وكل ما يقدر أن يسمي سمى وإنما يترك من لا يستجيز أن يسميه (٢)". أ.هـ

المطلب السابع القول في الوصل و الإرسال في حديث واحد:

الاول: تعريف الوصل:

---

(١) فتح المغيث بشرح الفية الحديث ج ١ ص ١٩٤ ، وانظر ايضا الرسالة المستظرفه ص : ٨٥-٨٦

(٢) شرح علل الترمذي : ص : ١٧٥و ١٧٦- للحافظ ابن رجب احنبلي

١- لغة: قال بن ابْنُ سِيدَهْ :الْوَصْلُ خِلَافُ الْفَصْلِ. وَصَلَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ يَصِلُهُ وَصْلًا وَصِلَةً وَصُلَةً ؛ الْأَخِيرَةُ. وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ {وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ}، أَيْ وَصَّلْنَا ذِكْرَ الْأَنْبِيَاءِ وَأَقَاصِيصَ مَنْ مَضَى بَعْضَهَا بِبَعْضٍ، لَعَلَّهُمْ يَعْتَبِرُونَ. وَاتَّصَلَ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ: لَمْ يَنْقَطِعْ(١).

لذا يقال اسناد متصل أي اتصل رجاله دون سقط.

٢- الاصطلاح:

أ- الوصل هنا بمعنى الاتصال، والاتصال أول شرط من شروط صحة الحديث (٢)

ب- وقال ابن الصلاح واتصال الإسناد: هو أن يكون كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه (٣)

والمعنى واحد هو عدم وجود سقط في سلسلة الإسناد فكل واحد من الرواة يروي عمن سمع منه. وقد أشرنا سابقا في تعريف الإرسال أنه ما قال فيه التابعي الصغير أو الكبير قال رسول الله على أصح الأقوال وفيه سقط في سلسلة الإسناد. ثانيا صورة تعارض الوصل والإرسال: ومما اشرنا سابقا في تعريف المرسل والموصول تتضح لنا وجه قولنا إذا تعارض وصل وإرسال في حديث واحد فيكون روى هذا الحديث مرة موصولا بمعنى ذكر الصحابي ومرة مرسلا بحذف الصحابي فيقول التابعي قال رسول الله ﷺ مما كان له توجه للعلماء للبحث في حكم الحديث الذي يروى مرة مرسلا ومرة موصولا ولما كان المرسل ضعيف بحكم لسقط والموصول صحيح بحكم اتصال السند توجه العلماء للبحث في هذه المسألة.

وجه لاختلاف:

ان يروى الحديث مرة مرسلا ومرة موصولا.

ان الموصول يحكم بصحته والمرسل يحكم بضعفه.

يرى بعض العلماء أنه من زيادة الثقة وزيادة الثقة مقبولة مطلقا.

---

(١) لسان العرب ج ١٥ مادة وصل

(٢) أنظر أثر اختلاف المتون والأسانيد ج : ١ ص: ٣١٣

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص : ٥٧

ثالثا معنى تعارض ألوصل و الإرسال: قال ابن الصلاح (رحمه الله تعالى): الحديث الذي رواه بعض الثقات مرسلا وبعضهم متصلا، اختلف أهل الحديث في أنه ملحق بقبيل الموصول، أو بقبيل المرسل (١). وسوف أعرض أقول العلماء كلا على حده على النحو التالي: أولا القائلين أنه من قبيل الموصول: قال ابن الصلاح: أن الإرسال نوع قدح في الحديث فترجيحه وتقديمه من قبيل تقديم الجرح على التعديل (٢).

وهو يرجح رحمه الله انه عند تعارض الوصل والإرسال يقدم الوصل على الارسال.ويعلل ذلك بان المرسل مقدوح فيه " أي فيه ضعف وهو عدم الاتصال.

٢- قال النووي: وإذا ثبت أنه روى متصلا ومرسلا فالعمل على أنه متصل الذى قاله: الفقهاء وأصحاب الأصول، وجماعة من أهل الحديث (٣).

٣- قال الخطيب البغدادي رحمه الله: الحكم للمسند إذا كان ثابت العدالة ضابطا للرواية فيجب قبول خبره ويلزم العمل به وإن خالفه غيره وسواء كان المخالف له واحدا أو جماعة وهذا القول هو الصحيح عندنا لأن إرسال الراوي للحديث ليس بجرح لمن وصله ولا تكذيب له ولعله أيضا مسند عند الذين رووه مرسلا أو عند بعضهم إلا أنهم أرسلوه لغرض أو نسيان والناسي لا يقضى له على الذاكر وكذلك حال راوي الخبر إذا أرسله مرة ووصله أخرى لا يضعف ذلك أيضا له لأنه قد ينسى فيرسله ثم يذكر بعده فيسنده أو يفعل الأمرين معا عن قصد منه لغرض (٤).

وهو يشير أنه إذا روي الحديث مرة موصولا ومرة مرسلا فيقدم الوصل على الإرسال.

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ج ١ ص ٧١ النوع الحادي عشر علوم الحديث – ابو عمر عثمان بن عبدالرحمن الشهر زوردي – دار الفكر المعاصر – سنة النشر ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١١٧

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٧٤

(٤) احمد بن علي بن ثابت ابو بكر الخطيب البغدادي – الكفاية في علم الرواية ج ١ ص ١٤٤ الناشر : المكتبة العلمية – المدينة المنورة – تحقيق ابو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني

وهو رحمه الله يرجح الوصل على الإرسال بشروط وهي:
أن يكون الراوي ثابت العدالة.
ضابط للرواية.
أن الإرسال ليس بجرح لمن وصله ولا تكذيب له.
قد يكون المرسل مسندا عند من رواه مرسلا.
ونخرج من قول الخطيب أن للمرسل أسباب دفعته للإرسال مثل أن يكون المرسل نسيى أو لغرض " كان يكون طلبا لعلو الإسناد أو غيره ". ويعلل قبوله للمرسل بقوله: أ- لأن إرسال الراوي للحديث ليس بجرح لمن وصله ولا تكذيب له. ب- ولعله أيضا مسند عند الذين رووه مرسلا أو عند بعضهم إلا أنهم أرسلوه لغرض أو نسيان والناسي لا يقضى له على الذاكر وكذلك حال راوي الخبر إذا أرسله مرة ووصله أخرى لا يضعف ذلك أيضا له لأنه قد ينسى فيرسله ثم يذكر بعده فيسنده أو يفعل الأمرين معا عن قصد منه لغرض.
٤- وقال العراقي:" اذا اختلف الثقات في حديث فرواه بعضهم متصلا ، ورواه بعضهم مرسلا فاختلف أهل الحديث الحكم لمن وصل أو لمن ارسل أو للأكثر أو للأ حفظ على أربعة اقوال: اولها: أن الحكم لمن وصل وهو الأظهر كما صححه الخطيب وقال ابن الصلاح أنه الصحيح في الفقه وأصوله ونسب ابن الصلاح للنظار أن صححوه. " والنظار هم اهل الفقه والأصول ". ومراده انهم اختلفوا على أربعة أقوال:
الحكم لمن وصل.
الحكم لمن ارسل.
الحكم للأكثر.
الحكم للحافظ.
وقال رحمه الله:

أَنَّ الأَصَحَّ: الْحُكْمُ لِلرَّفْعِ * وَلَوْ مِنْ وَاحِدٍ فِي ذَا وَذَا، كَما حَكَوْا**

قال ابن حزم رحمه الله: وإذا روى العدل زيادة على ما روى غيره، فسواء انفرد بها، أو شاركه فيها غيره مثله، أو دونه، أو فوقه، فالأخذ بتلك الزيادة فرض ، ولا فرق بين أن يروي الراوي العدل حديثاً فلا يرويه أحد غيره أو يرويه غيره مرسلا أ و يرويه ضعفاء وبين أن يروي الراوي العدل لفظة زائدة لم يروها غيره من رواة

الحديث، وكل ذلك سواء واجب قبوله بالبرهان الذي قدمناه في وجوب قبول خبر الواحد العدل الحافظ.

وهذه الزيادة وهذا الإسناد هما خبر واحد عدل حافظ ففرض قبولهما ومن خالفنا فقد دخل في باب ترك قبول الخبر الواحد (١). وابن حزم رحمه الله يقدم المتصل لأسباب:
أ- أن يكون الراوي عدل. ب- أن يكون حافظا. وذلك من باب قبول خبر الواحد العدل الحافظ.
ثانيا القائلون بتقديم المرسل على الموصول: ١- قال الشافعي – رحمه الله :- "النَّاسُ إِذَا شَكُّوا فِي الْحَدِيثِ ارْتَفَعُوا، وَكَانَ مَالِكٌ إِذَا شَكَّ فِي الْحَدِيثِ انْخَفَضَ" رحم الله امامنا مالك كان يقدم المرسل دفعا للشك (٢). ٢- وقال الدارقطني – رحمه الله عن ابن سيرين " أنه ربما توقف عن رفع الحديث توقيا(٣)" ٣ – و قال الخطيب – رحمه الله: – "فقال أكثر أصحاب الحديث إن ألحكم في هذا أو فيما كان بسبيله للمرسل " أهـ (٤)
٥- وقال الزركشي – رحمه الله "ونقل عن النسائي وغيره أن من أرسل معه زيادة علم على من وصل لأن الغالب في الألسنة الوصل فإذا جاء الإرسال علم أن مع المرسل زيادة علم ورجحه ابن القطان وغيره " أهـ (٥)
٦- قَالَ الخطيبُ البغداديّ: " اختلافُ الروايتين في الرفع والوقف لا يؤثر في الحَدِيث ضعفا لجواز أن يكون الصحابي يسند الحَدِيث مرة، ويرفعه إلى النبي ﷺ، ويذكره مرة أخرى على سبيل الفتوى، ولا يرفعه، فَحُفِظَ الحَدِيث عنه على الوجهين جميعاً، وقد كَانَ سفيان بن عيينة يفعل هذا كثيرا في حديثه فيرويه تارة مسنداً مرفوعاً، وقفه مرة أخرى قصدا واعتمادا " (٦).

---

(١) انظر الاحكام لابن حزم ج :٢ ص ٢١٦
(٢) رواه البيهقي في "خطأ من أخطأ على الشافعي " ص: ١١٠
(٣) انظر العلل ج : ١٠ ص : ٢٩
(٤) الكفاية ج : ٢ ص ٤٩٩
(٥) النكت ج : ٢ ص : ١٨٩-١٩٠
(٦) الكفاية ص ٤١٧

وكلام الخطيب هذا ليس قاعدةً مطردةً، بل قرينة يستفاد منها عند التساوي، ولذا رجح النقاد الوقف في بعض الاختلافات. اخيرا نخلص الى ما يلي: العلماء من حيث وقف المرفوع وإرسال الموصول على قسمين ١- الضعفاء: وهؤلاء يرسلون الموصول ناتج عن سوء حفظهم. الثقات على قسمين:

أ – من غير عمد: وهذا من باب الوهم والخطاء ولا يسلم منه أحد قال ابن معين " مَن لم يخطئ فهو كذاب (١) " وَقَالَ: " لستُ أعجب ممن يحدّث فيخطئ إنما أعجب ممن يحدث فيصيب (٢).

وقال احمد بن حنبل رحمه الله " ما رأيتُ أحدا أقلَّ خطأ من يحيى بنِ سعيد، ولقد أخطأ في أحاديث، ومن يعرى من الخطأ والتصحيفِ (٣) "

ب- عن عمد: قال السخاوي:الحاملُ عَليهِ وَعَلَى العُدولِ عَنْ التصريحِ بالإضافةِ

١- إمّا الشك في الصّيغةِ التي سَمِعَ بها أهي: "قَالَ رسول الله "أو "نبي الله " أو نحو ذلكَ، كسَمِعتُ أو حَدِثني، وَهُو ممن لا يَرى الإبدال كما أفاد حاصله المنذريُّ.

٢- أو طَلَباً للتخفيفِ وإيثاراً للاختصار.

٣- أو للشك في ثبوته كما قالهما شيخنا (٤).

٤- أو وَرَعَاً حَيثُ عَلِمَ أنّ المؤدى بالمعنى (٥). الترجيح: ونحن نقول بقول أكثر أهل العلم من المحدثين كما قال النووي وابن الصلاح يقدم الموصول على المرسل للأسباب التي ذكرت انفا والله اعلم.

المطلب الثامن حكم الحديث المرسل: كما اشرنا سابقا في تعريف المرسل انه يسقط منه الصحابي فيقول التابعي سواء الكبير أو الصغير قال: رسول الله ﷺ ولكونه فيه سقط فإذا هو ضعيف.

إذا المرسل في الأصل ضعيف مردود للأسباب التالية:

---

(١) شرح علل الترمذي : ج : ١ ص : ٤٣٦

(٢) نفس المرجع

(٣) تاريخ أسماء الثقات : ص ٢٥٩

(٤) النكت للحافظ ابن حجر ج : ٢ ص :٥٣٧.

(٥) فتح المغيث ج : ١ ص : ١٤٤

لفقده شرطاً من شروط القبول وهو اتصال السند.
وللجهل بحال الراوي المحذوف لاحتمال أن يكون المحذوف غير صحابي، وفي هذه الحال يحتمل أن يكون ضعيفاً لذا سوف أنقل بعض أقوال أهل الحديث والعلماء في حكم الاحتجاج بالمرسل.
وعليه إما أن يكون المرسل صحابي أو تابعي ولكل حكمه.
المطلب العاشر مراسيل الصحابة: وقبل أن أبين مذهب العلماء وأهل الحديث ممن قبل المرسل واحتج به أشير إلى ما يلي: كون المرسل فيه سقط من الإسناد وكون الساقط مجهولا سبب كثيرا من الخلاف بين – المحدثين والفقهاء ولأصوليين – من حيث القبول والاحتجاج به أو رده وسقط الاحتجاج به وعليه نقول أن من أحتج به من العلماء وضعوا له شروطا، محددة منضبطة، وقبول الشافعي لمراسيل سعيد بن المسيب مطلقا يدفعها دخول مراسيل سعيد تحت الشروط التي وضعها أهل العلم – ولكونه تتبعها فوجدها متصلة. وسوف أنبه إلى ما يلي:
اولا: العلماء من المحدثين وغيرهم أختلفوا في حكم المرسل والإحتجاج به، لأن هذا النوع من الغنقطاع يختلف عن أي انقطاع آخر في السند، لأن الساقط منه غالبا ما يكون صحابياً، والصحابة كلهم عدول، لا تضر عدم معرفتهم.
ثانيا: قال الحافظ ابن حجر لا يخفى أن محل قبول المرسل عند من يقبله إنما هو حيث يصح باقي الإسناد أما إذا اشتمل على علة أخرى فلا يقبل اذ انه يصبح معلول لأي سبب كأن يكون الراوي كذاب أو وأضاع أو غيره من الأسباب(١).
ثالثا: لا خلاف بين أهل العلم أنه لا يجوز العمل بالمرسل إذا كان من ارسِله غير متحرز في الرواية يرسل عن غير الثقات أو عرف عنه أنه يرسل عن الثقات والضعفاء فلا يقبل مرسله مطلقًا فشرطهم في قبول المرسل أن يكون مرسله ممن يتحرز فلا يرسل إلا عن الثقات.
قال ابن رجب وقد ذكر ابن عبد البر ما يقتضي أن ذلك إجماع فإنه قال :"كل من عرف بالأخذ عن الضعفاء والمسامحة في ذلك لم يحتج بما أرسله تابعيا كان أو من دونه، وكل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليسه ومرسله مقبول فمراسيل سعيد

(١) ابن حجر / النكت على كتاب ابن الصلاح ج ٢ ص ٥٦٩

بن المسيب ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي عندهم صحاح وقالوا : مراسيل عطاء والحسن لا يحتج بها لأنهما كانا يأخذان عن كل أحد وكذلك مراسيل أبي قلابة وأبي العالية(١).

وقال ابن الصلاح أيضا: " ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه بل ذلك يتفاوت... وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر (٢).

ولا يقال: إنما يتأتى هذا في حق كبار التابعين الذين جل روايتهم عن الصحابة بلا واسطة، وأما صغار التابعين الذين جل روايتهم عن التابعين ؛ فلا بد من تحقق إدراكه لذلك الصحابي، والفرض أنه لم يسمه ؛ حتى نعلم هل أدركه أم لا ؟ لأنا نقول: سلامته من التدليس كافية في ذلك ؛ إذ مدار هذا على قوة الظن، وهي حاصلة في هذا المقام (٣).

فهذا يدل على تتبعهم للرواة للمرسلين وأوضاعهم بما يثبت عدالتهم من عدمها وهل يثبت أنهم قد أرسلوا عن الضعفاء أو الكذابين ولو لمرة واحدة فلا يؤخذ عنه مما يدل على احترازهم وتدقيقهم رضي الله عنهم في حديث رسول الله من حيث القبول أو الرد.

إذا نقول اذا ارسل الصحابي الحديث فهولا يخرج عما يلي: اولا: الصحابي الذي رأى النبي وسمع منه: فمراسيله على القول الصحيح مقبولة مطلقا سواء قال قال رسول الله أو قال قال من سمع من رسول الله أو حدثني من سمع من رسول الله وهذا لا شك في قبوله لأنه وسيلة من وسائل نقل سنة المصطفى ﷺ حيث كانوا يتناوبون الجلوس في مجالس رسول الله ﷺ.ويخبر الشاهد الغائب عن أحاديث رسول الله ﷺ.

فعن عمر بن الخطاب قال: كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد – وهي من عوالي المدينة – وكنا نتناوب النزول على رسول الله – ﷺ –، ينزل يوماً وأنزل يوماً، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل

(١) ابن رجب الحنبلي / شرح علل الترمذي ج ١ ص ٥٥٦
(٢) التبصرة ١ / ١٤٩
(٣) فتح المغيث ج ١ ص ١٩٣

مثل ذلك، فنزل صاحبي الأنصاري يوم نوبته فضرب بابي ضرباً شديداً، فقال: أثمّ هو ؟ ففزعت فخرجت إليه فقال: قد حدث أمر عظيم.. قال: فدخلت على حفصة فإذا هي تبكي، قلت: طلقكن رسول الله ؟ قالت: لا أدري، ثم دخلت على النبي – ﷺ – فقلت وأنا قائم: أطلقت نساءك ؟ قال: لا، فقلت الله أكبرى (١).

أ– القائلون بقبوله مطلقا وأنه في حكم الموصول: ١– قال ابن الصلاح "هي في حكم الموصول المسند لأن روايتهم عن الصحابة والجهالة بالصحابة غير قادحة لأن الصحابة كلهم عدول، والله أعلم (٢)". وابن الصلاح لم يفرق في قبول وحجية المرسل بين الصحابي الكبير والصغير.

٢– قال السرخسي الحنفي قال: لا خلاف بين العلماء في مراسيل الصحابة رضي الله عنهم أنها حجة لأنهم صحبوا رسول الله ﷺ فما يروونه عن رسول الله عليه السلام مطلَقا يحمل على أنهم سمعوه منه أو من أمثالهم وهم كانوا أهل الصدق والعدالة (٣).

٣– وقال البزدوي" ما أرسله الصحابي مقبول بالاجماع"

٤– وقال السيوطي: مرسل الصحابي محكوم بصحته على المذهب الصحيح الذي قطع به الجمهور من أصحابنا وغيرهم وأطبق عليه المحدثون المشترطون للصحيح القائلون بضعف المرسل، وفي الصحيحين من ذلك ما لا يحصى لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة، وكلهم عدول، ورواياتهم عن غيرهم نادرة، وإذا رووها بينوها، بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليس أحاديث مرفوعة بل إسرائيليات أو حكايات موقوفات(٤).

٥– وقال ابن الاثير: وبهذا تعلم أن القول بحجية مرسل الصحابي هو قول الجماهير الساحقة من أهل الأصول وهو قول المحدثين عامة وهذا هو الذي ينبغي عدم العدول عنه، وغيره لا يعول عليه ولا يلتفت إليه والخلاف فيه يسير غير معتمد

---

(١) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب التناوب في العلم، رقم: ٨٩.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٥٦

(٣) السرخسي : محمد بن أحمد / أصول السرخسي ج :١ ص: ٣٥٩ دار المعرفة بيروت،اصول الفقه :ج : ١ ص : ٢٦٩.

(٤) البزدوي : فخر الإسلام علي بن محمد / أصول البزدوي مع شرحه كشف الأسرار ج: ٣ ص :) دار الكتب العلمية بيروت، ط: ١ ١٤١٨ هـ : ١٩٩٧.

فقول ابن الأثير رحمه الله ومن هؤلاء الذين قالوا برد المراسيل من قبل مرسل الصحابي لأنه يحدث عن الصحابي وكلهم عدول ليس حسنًا لأنه لا يصور حقيقة الأمر ويوهم أن الخلاف فيه معتبر، والله أعلم(١).

ب – القائلون بقبوله بشروط:

١– وقال ابن عبد البر: الأصل في هذا الباب-أي الاحتجاج بالمرسل – اعتبار حال المحدث، فإن كان لا يأخذ إلا عن ثقة وهو في نفسه ثقة وجب قبول حديثه مرسله ومسنده، وإن كان يأخذ عن الضعفاء ويسامح نفسه في ذلك، وجب التوقف عما أرسله حتى يسمي من الذي أخبره (٢)

٢– وقال أبو الوليد الباجي: لا خلاف أنه لا يجوز العمل بمقتضاه-أي المرسل -إذا كان المرسل له غير متحرز فيرسل عن الثقات وغيرهم (٣).

وهذا ما قرره الأصولي الحنفي أبو بكر الجصاص (٤).

وقوله هذا يفيد انه عدل لا يرسل الا عن الثقات.

ج– القائلون بعدم قبول المرسل حتى مرسل الصحابي:

وقد تشدد بعض الأصوليين في رد المرسل حتى لم يقبلوا مرسل الصحابي ومن هؤلاء الأستاذ أبو إسحق الإسفرائيني والقاضي أبو بكر الباقلاني وحجة الإسلام الغزالي وابن الأثير وأبو الحسن بن القطان وابن برهان خلافًا لجماهير أهل العلم من المحدثين والأصوليين والفقهاء الذين قبلوا مرسل الصحابي واعتبروه حجة.

١– يقول ابن حجر لم ينفرد الأستاذ أبو إسحق في القول بعدم حجية مرسل الصحابي فقد قال بذلك القاضي أبو بكر الباقلاني والغزالي وابن الأثير وأبوالحسن

---

(١) السيوطي / تدريب الراوي ج: ١ ص : ٢٠٧.

(٢) ابن الأثير : المبارك بن محمد / جامع الأصول في أحاديث الرسول ج : ١ ص: ١١٨ عام ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، وانظر ابن كثير : إسماعيل بن عمر / اختصار علوم الحديث ص ٤٩.

(٣) ابن عبد البر / التمهيد ج : ١ ص ١٧ – الباجي إحكام الفصول في احكام الوصول ج: ١ ص ٢٧

(٤) النووي : يحيى بن شرف / المجموع شرح المهذب ج ١ ص ١٠٣ – المكتبه العالمية.– ٧

بن القطان وابن برهان ونسبه القاضي عبد الجبار وابن بطال للشافعي" والصواب من مذهبه خلافه وانه يقول بحجية مرسل الصحابي(١)".

٢- قال العراقي لم يذكر ابن الصلاح خلافًا في مرسل الصحابي وفي بعض كتب الأصول.

للحنفية أنه لا خلاف في الإحتجاج به وليس بجيد فقد قال الأستاذ أبو إسحق الإسفرائيني أنه لا يحتج به (٢). ٣ – وقد نقل ابن حجر عن إبن القطان أنه رد أحاديث من مراسيل الصحابة ليس لها علة إلا ذلك (٣). ثانيا: مرسل الصحابي الصغير وغير مميز: وهو ما أخبر به الصحابي عن قول النبي ﷺ، أو فعله، ولم يسمعه، أو يشاهده ؛ إما لصغر سنه، أو تأخر إسلامه، أو غيابه، ومن هذا النوع أحاديث كثيرة لصغار الصحابه ؛ كابن عباس، وابن الزبير، وغيرهما، رضي الله عنهم. وفيه قولان:

القول الأول في حكم الموصول:

١. حكمه: كحكم الحديث المتصل، وهو حجة ؛ لأن الظاهر أنه سمعه من النبي ﷺ، أو من صحابي آخر سمع من النبي ﷺ، والصحابة كلهم عدول، ولا يضر عدم المعرفة بعين من روى عنه منهم(٤).

٢. وقال الإمام ابن الصلاح: وأما مراسيل الصحابة ؛ كابن عباس وأمثاله، ففي حكم الموصول ؛ لأنهم إنما يروون عن الصحابة، وكلهم عدول، فجهالتهم لا تضر(٥).

٣. وقال الحافظ ابن كثير وقد حكى بعضهم الإجماع على قبول مراسيل الصحابة ويقصد ابن الصلاح (٦). ٤. قال النووي أما مرسل الصحابي

---

(١) انظر الفتوحي :محمد بن أحمد /شرح الكوكب المنير ج : ٢ ص : ٥٧٧ دار الفكر دمشق – ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م ٨- انظر ابن حجر العسقلاني : النكت على كتاب ابن الصلاح ج: ٢ ص : ٥٧٤ – ٥٧٦ – الغزالي المستصفي ج: ١ ص ١٦٩

(٢) العراقي / فتح المغيث شرح ألفية الحديث ص ٨٥

(٣) نفس المرجع ج : ٢ ص ٥٧١

(٤) انظر : البحر المحيط ٤٠٩/٤

(٥) مقدمته ص ٢٦.- الباعث الحثيث ج ١ ص ١٥٨

(٦) اختصار علوم الحديث ص ٤٩،

فمحكوم بصحته على المذهب الصحيح، وقيل: إنه كمرسل غيره إلا أن يبين الرواية عن صحابيّ (١)". وفي موضع اخر قال " أما مرسل الصحابى كإخباره عن شئ فعله النبي، أو نحوه، مما نعلم أنه لم يحضره، لصغر سنه، أو لتأخر إسلامه، أو غير ذلك، فالمذهب الصحيح المشهور الذي قطع به جمهور أصحابنا، وجماهير أهل العلم – أنه حجة، وأطبق المحدثون المشترطون للصحيح القائلون بأن المرسل ليس بحجة على الإحتجاج به، وإدخاله في الصحيح، وفى صحيح البخارى ومسلم من هذا ملا يحصى(٢).

ونختم بقول الإمام السيوطي شارحا عبارة الإمام النووي:" فمحكوم بصحته على المذهب الصحيح الذي قطع به الجمهور من أصحابنا، وغيرهم، وأطبق عليه المحدثون المشترطون للصحيح القائلون بضعف المرسل، وفي الصحيحين من ذلك ما لا يحصى "؛ لأن أكثر روايتهم عن الصحابة، وكلهم عدول، ورواياتهم عن غيرهم نادرة، وإذا رووها بينوها، بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليس أحاديث مرفوعة، بل إسرائيليات، أو حكايات، أو موقوفات(٣)

لأن غالب رواية الصغار منهم عن الصحابة، وروايتهم عن غيرهم – كما قال النووي في شرح المهذب – زيادة، فإذا رووها بينوها، وحيث أطلقوا، فالظاهر أنهم عنوا الصحابة. ولا شك أنهم عدول لا يقدح فيهم الجهالة بأعيانهم، وأيضا فما يرويه عن التابعين، غالبه بل عامته إنما هو من الإسرائيليات، وما أشبهها من الحكايات، وكذا الموقوفات، والحكم المذكور (على الصواب) المشهور، بل أهل الحديث وإن سموه مرسلا، لا خلاف بينهم في الإحتجاج به، وإن نقل ابن كثير عن ابن الأثير وغيره فيه خلافا(٤). القول الثاني أن حكمه حكم مرسل التابعي: أما من أحضر إلى النبي – ﷺ – غير مميز.رواية الصحابي الصغير الذي رأى النبي ﷺ غير مميّز، وليس له سماع. حكمه: حكم مرسل التابعي ؛ لاحتمال أن يكون أخذه عن صحابي، أو أخذه عن تابعي.

---

(١) انظر التقريب ج : ١ ص : ٢٠٧

(٢) المجموع ج : ١ ص : ١٠٢.

(٣) تدريب ١ / ٢٠٧.

(٤)فتح المغيث بشرح ألفية الحديث » أقسام الحديث » المرسل مرسل الصحابي ج ١

قال الإمام السيوطي: " ومن رأى النبي ﷺ غير مميّز ؛ كمحمد بن أبي بكر الصديق فإنه صحابي، وحكم روايته ؛ حكم المرسل، ولا يجيء فيه ما قيل في مراسيل الصحابة ؛ لأن أكثر رواية هذا وأشباهه عن التابعي، بخلاف الصحابي الذي أدرك وسمع ؛ فإن احتمال روايته عن التابعي بعيد جدا (١).

قال الحافظ المِزي:" محمد بن أبي بكر الصديق، عَنْ أَبِيهِ، ولم يسمع منه.

وأخرجه النسائي في مناسك الحج، باب الْغُسْلُ لِلإِهْلالِ، رقم (٢٦٦٤) عن أَحْمَدَ بْنِ فَضَالَةَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ النَّسَائِيُّ، عن خَالِدِ بْنِ مَخْلَدٍ به.

حكمه: حكم مرسل التابعي ؛ لاحتمال أن يكون أخذه عن صحابي، أو أخذه عن تابعي (٢)

قال ابن رجب وكذلك كثير من صبيان الصحابة رأوا النبي ولم يصح لهم سماع فرواياتهم عنه مرسلة كطارق بن شهاب وغيره. (٣).

فإن كان لم يكن له إلا مُجرَّدُ رُؤْية، فقولُه: " قال رسول الله – ﷺ – " محمولٌ على الإرسال. كـ: محمود بن الرَّبِيع، وأبي أُمَامة بن سَهْل، وأبي الطُّفَيل(٤)

ومن رأى المصطفى غير مميز كمحمد بن أبي بكر (فإنه صحابي)، وحكم روايته حكم المرسل لا الموصول، ولا يأتي فيه ما قيل في مراسيل الصحابة، لأن أكثر رواية هذا وشبهه عن التابعين بخلاف الصحابي الذي أدرك وسمع.

وجاء في التدريب " ومن رأى النبي – ﷺ – غير مميز، كمحمد بن أبي بكر الصديق ، فإنه صحابي، وحكم روايته حكم المرسل لا الموصول، ولا يجيء فيه ما قيل في مراسيل الصحابة ؛ لأن أكثر رواية هذا أو شبهه عن التابعين بخلاف الصحابي الذي أدرك وسمع، فإن احتمال روايته عن التابعين بعيد جدا.

٦- وأما مراسيل من حضر النبي ﷺ غير مميز كعبيد الله بن عدي بن الخيار فلا يمكن أن يقال انها مقبولة كمراسيل الصحابة لأن رواية الصحابة اما أن تكون عن النبي ﷺ أو عن صحابي والكل مقبول واحتمال كون الصحابي الذي أدرك وسمع يروي عن التابعين بعيد بخلاف مراسيل هؤلاء فنها عن التابعين

---

(١) التحفة ٣٠٤/٥

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب – (١ / ٥٨)

(٣) الموقظة في علم مصطلح الحديث ص: ٥٨

(٤) اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر ج : ١ ص : ٥٠٦

بكثرة فقوى احتمال أن يكون الساقط غير صحابي وجاء احتمال كونه غير ثقة.
(١) ثالثا مقبول بشروط:
قال الغزالي: التابعي والصحابي إذا عرف بصريح خبره أو بعادته أنه لا يروي إلا عن صحابي قبل مرسله وإن لم يعرف ذلك فلا يقبل لأنهم قد يروون عن غير الصحابي من الأعراب الذين لا صحبة لهم(٢).
قال النووي: قال الأستاذ الإمام أبو إسحق الإسفرائيني الشافعي: لا يحتج به -أي بمرسل الصحابي -إلا أن يقول أنه لا يروي إلا عن صحابي(٣). النوع الثالث: أن يُبهم الراوي في آخر الإسناد، أو يُسمّى باسم لا يُعرف، فلا يعلم أصحابي هو أم تابعي.وهو قسمان اولا إذا لم يسمي أو لم يشير إلى أنه أبهم عن تابعي أو عن صحابي.
ا- اذا لم يسمي: حكمه: حكم مرسل التابعي ؛ لاحتمال أن يكون هذا المبهم، أو هؤلاء المبهمون صحابة . أو فيهم صحابة . أو هم تابعيون، فإذا كان الذي يروي عن هذا المبهم تابعي كبير ؛ كان حكم حديثه كحكم مرسل كبار التابعين، وإذا كان من صغارهم فحكم حديثه ؛ كحكم مرسل صغارهم
أ- ما يرويه التابعي عن رجل من الصحابة لم يُسَمَّ:
أ-القائلون أنه في حكم الموصول:
١- هو من قبيل الحديث المتصل، الذي يحتج به. لأن جهالة عين الصحابي لا تضر، لكونهم عدولا (٤). يريد لو حدث التابعي بقوله حدثني الصحابي.
٢- قال الحافظ ابن رجب الحنبلي " لو قال تابعي: أخبرني بعض الصحابة ؛ لكان حديثه متصلا يحتج به، كما نص عليه الإمام أحمد، وكذا ابن عمار الموصلي، ومن الأصوليين أبو بكر الصيرفي وغيره (٥).
ب- القائلون بانه مرسل:

---

(١) التدريب ج : ١ ص ٢٢١
(٢) توجيه النظر اصول الاثر ج : ٢ ص :٥٦١.
(٣) المستصفي للغزالي ج ١ ص ١٦٩ – جامع الاصول لابن الاثير ج ١ ص ١١٨ – ١١٩
(٤) شرح النووي على مسلم ج :١ ص : ٣٠. وسياتي شرط الشافعي لقبول المرسل.
(٥) السنن الكبرى للبيهقي ج ١ ص ١٩٠

١- قال البيهقي: هو مرسل ". قال الحافظ العلائي: وليس بجيد، اللهم إلا إن كان يُسميه

٢- مرسلا ويجعله حجة كمراسيل الصحابة، فهو قريب. (١)

وقال الإمام ابن حزم، أنه لا يقبل هذا النوع من الرواية لأنه كان في عهد رسول الله المنافقون وغيرهم فقال: فلا يقبل حديث قال فيه راويه عن رجل من الصحابة أو حدثنى من صحب رسول الله حتى يسميه، ويكون معلوماً بالصحبة الفاضلة ممن شهد الله تعالى لهم بالفضل والحسنى، قال ﷻ: { وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ} (٢) وقد ارتد قوم ممن صحب النبي عن الإسلام كعيينة بن حصن، والأشعث بن قيس، وعبد الله بن أبى سرح، ولقاء التابع لرجل من أصاغر الصحابة شرف وفخر عظيم، فلأى معنى يسكت عن تسكيته لو كان ممن حمدت صحبته شرف وفخر عظيم، فلأى معنى يسكت عن تسميته لو كان ممن حمدت صحبته، ولا يخلو سكوته عنه من أحد وجهين: إما أنه لم يعرف من هو، ولا عرف صحة دعواه الصحبة. أو لأنه كان من بعض من ذكرنا (٣).

رابعا رواية من سمع ورأى النبي قبل أن يسلم: قال الإمام السيوطي في التدريب:" من سمع النبي ﷺ وهو كافر، ثم أسلم بعد موته، فهو تابعي اتفاقا، وحديثه ليس بمرسل، بل موصول لا خلاف في الإحتجاج به ؛ كالتنوخي رسول هرقل . وفي رواية قيصر . فقد أخرج حديثه الإمام أحمد وأبو يعلى في مسنديهما، وساقاه مساق الأحاديث المسندة (٤)".

المطلب الحادي عشر مرسل التابعي الكبير وفيه أقوال: القول الأول عدم الإحتجاج بالمرسل:

---

(١) التدريب ج: ١ ص: ١٩٧

(٢) سورة التوبة آيه ١٠١

(٣) الإحكام ج : ٢ ص : ١٣٥

(٤) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة دار التراث، مصر، ط ٢، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢ م، ج : ١ ص : ١٩٦

١- قال الإمام النووي – رحمه الله –: الحديث المرسل لا يحتج به عندنا وعند جمهور المحدثين وجماعة من الفقهاء، وجماهير أصحاب الأصول والنظر، وحكاه الحاكم أبو عبدالله بن البيع، عن سعيد بن المسيب، ومالك وجماعة أهل الحديث وفقهاء الحجاز... إلخ (١)

٢- وقال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: « المرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة (٢) "

٣- وقال ابن الصلاح: وما ذكرناه من سقوط الإحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه: هو المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر، وقد تداولوه في تصانيفهم (٣)

٤- وقال الحافظ ابن حجر – رحمه الله: وإنّما ذُكر في قسم المردود للجهل بحال المحذوف، لأنّه يحتمل أن يكون صحابياً، ويحتمل أن يكون تابعيّاً، وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفاً، ويحتمل أن يكون ثقة، وعلى الثاني يحتمل أن يكون حمل عن صحابي ويحتمل أن يكون حمل عن تابعيٍّ آخر، وعلى الثاني فيعود الإحتمال السابق، ويتعدد إمّا بالتجويز العقلي، فإلى ما لا نهاية له، وإمّا بالاستقراء، فإلى ستة أو سبعةٍ، وهو أكثر ما وُجدَ من رواية بعضِ التابعين عن بعضٍ. (٤) أهـ.

ومراده بالثاني التابعي سواء كان صغيرا او كبيرا وقد يكون ثقة أو غير ثقة.وعليه فقد يكون تحمل الحديث عن تابعي آخر ولذا قال يتعدد لى ملا نهاية و إلى ستة الطبقة السادسة وقد اشار ابن حجر إلى أن الطبقة السادسة من التابعين أو سبعة من تباع التابعين وهو أكثر ما وجد من رواية لتابعين عن بعض و الأحوط عدم الإحتجاج بالمرسل.

وحيث أن كلام الحافظ ابن حجر مشكل حيث قال " ويتعدد إمّا بالتجويز العقلي، فإلى ما لا نهاية له " أحببت أن أنقل شرح قوله من كتاب المختصر

---

(١) شرح المهذب» ١/١٠٠.

(٢) صحيح مسلم، المقدمة، ص ٣٠.

(٣) علوم الحديث ص ٥٨ – وانظر «التقييد والإيضاح– ص:٧٣ للعراقي –و«شرح الألفية ١٢٨/١ للعراقي

(٤) النزهة ص ١١٠ للحافظ بن حجر

لنخبة الفكر لإبن حجر زيادة بالتوضيح والبيان ما يلي قال المناوي " اعترضه ابن قطلوبغا: بأنه محال عند العقل أن يجوز أن يكون بين التابعي والنبي من لا يتناهى، كيف وقد وقع التناهي في الوجود الخارجي بذكر النبي(١)".

وقال الكمال بن أبي شريف: بأنه لو قال: فإلى ما لا ضابط له، أو قال: إما بالتجويز العقلي فلا ضابط له – لكان متجها – وإلا فعدد التابعين متناه).

وأجاب عنه الصنعاني: بقوله: وأجيب بأنه أراد الكثرة وأتى بما لا نهاية له مبالغة إذ من المعلوم عند العقلاء أن الانتساب إلى آدم أمر متناه فكيف إلى نبينا ﷺ) (٢).

ووجه إعتراضهم على الحافظ هو قوله الى مالا نهاية حيث أن التابعين رضي الله عنهم عددهم محدود وقد بينوا في كتب الرجال وتكلموا اصحاب كتب الجرح والتعديل بهم عدالة وجرحا والله اعلم. وقوله "بالاستقراء فإلى ستة أو سبعة " وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض. فإن عرف من عادة التابعي أنه لا يرسل إلا عن ثقة، فذهب جمهور المحدثين إلى التوقف ؛ لبقاء الاحتمال، وهو أحد قولي أحمد، وثانيهما – وهو قول المالكيين والكوفيين –: يقبل مطلقا، وقال الشافعي: يقبل إن اعتضد بمجيئه من وجه آخر يباين الطريق الأولى، مسندا أو مرسلا، ليرجح احتمال كون المحذوف ثقة في نفس الأمر(٣).

ومجمل أقوال العلماء في حجية المرسل ثلاثة أقوال هي:

١– صحيح يُحْتَجَّ به: عند الأئمة الثلاثة . أبو حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه . وطائفة من العلماء بشرط أن يكون المرسل ثقة ولا يرسل إلا عن ثقة.

وحجتهم أن التابعي الثقة لا يستحل أن يقول: قال رسول الله صلي الله عليه وسلم إلا إذا سمعه من ثقة(٤).

---

(١) اليواقيت والدرر ج : ١ ص : ٤٩٩.

(٢) إسبال المطر ص : ٢٥٧ – شرح المختصر لنخبة الفكر لابن حجر ج ١ ص ٣٧ – ابن حجر العسقلاني المؤلف : أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي الناشر : المكتبة الشاملة، مصر الطبعة : الأولى، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م.

(٣) شرح المختصر لنخبة الفكر لابن حجر ج ١ ص ٣٧

(٤) نزهة النظر ص ٤٣.

القول بقبول الحديث المرسل والاحتجاج به هو قول الأئمة الثلاثة أبي حنيفة، ومالك وأحمد في أشهر الروايتين عنه، وجماهير المعتزلة، كما ذكر "الآمدي " في كتابه "الإحكام في أصول الأحكام. (١)

٢- ضعيف مردود: عند جمهور المحدثين وكثير من أصحاب الأصول والفقهاء ، وحجة هؤلاء هو الجهل بحال الراوي المحذوف لاحتمال أن يكون غير صحابي.

٣- قبوله بشروط: أى يصح بشروط، وهذا عند الشافعى وبعض أهل العلم. وهذه الشروط أربعة، ثلاثة فى الراوى المرسل، وواحد فى الحديث المرسل.

١- أن يكون المرسل من كبار التابعين.

٢ . وإذا سمى من أرسل عنه سمى ثقة.

٣ . وإذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه.

٤ . وأن ينضم إلى هذه الشروط الثلاثة واحد مما يلي:

ا . أن يروى الحديث من وجه آخر مسندا.

ب . أو يروى من وجه آخر مرسلا أرسله من أخذ العلم عن غير رجال المرسل الأول.

جـ . أو يوافق قول صحابى.

د- أو يفتى بمقتضاه أكثر أهل العلم.

المطلب الحادي عشر حجية مرسل غير الصحابي. ١- ذهب الحنفية والمالكية الى ان المرسل حجة و وهو عندهم يشمل ارسال الصحابي الذي لم يسمع من النبي ﷺ وإرسال التابعي وإرسال تابع التابعي ولا يقبل ارسال من بعدهم. (٢)

٢- اما الشافعي فقد قسم الحديث المرسل الى قسمين: الأول مرسل الصحابي وهو الحديث الذي يرويه الصحابي الصغير ويرفعه الى رسول الله ﷺ من غير ان يسمعه منه عليه السلام. اي ان الصحابي الذي روى الحديث اسقط

---

(١) الإحكام في اصول الأحكام سيف الدين ابو الحسن الآمدي.تحقيق عبد المنعم ابراهيم مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة ط ١ ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م ج : ١ ص ٣٤٤ - ٣٤٥

(٢) الرساله للشافعي ص ٤٦١ ٣- اصول السرخسي ج :١ ص ٣٦٠

الصحابي الذي روى عنه وهذا النوع من المرسل مقبول عند الشافعي. الثاني: مرسل غير الصحابي وهذا النوع مقبول عند الشافعي بشرطين:

١ – ان يكون المرسل من كبار التابعين الذين لقوا كثيرا من الصحابة.

٢– ان توجقرينة تقوي سند الإرسال ومن هذه القرائن:

أ– ان يروي الحديث الذي أرسله التابعي الكبير بطريق اخر صحيح مرفوع إلى الرسول ﷺ.

ب– يروى الحديث الذي ارسله التابعي الكبير بطريق آحر مرسل قبله أهل العلم.

ج– ان يوافق الحديث الذي ارسله التابعي الكبير بعض ما يروى عن بعض أصحاب النبي ﷺ.

د – ان يوافق الحديث الذي ارسله التابعي الكبير فتوى جماعات من اهل العلم.

وهذه القرائن مرتبة في القوة كترتيبها في الذكر ، فأقواها الاولى فالثانية فالثالثة فالرابعة (١)

أما ما يقال بان الشافعي لا يحتج إلا بمراسيل سعيد بن المسيب فغير صحيح وقد اشار النووي الى ان مرسل سعيد بن المسيب حجة (٢).

٣– وذهب الحنابلة الى حجية الحديث المرسل ، إلا ان صورته عند الحنابلة تختلف عن صورته عند جمهور الاصوليين. قال: ابو يعلى الفراء " الخبر المرسل حجة يجب العمل به وصورته ان يترك الراوي رجلا في الوسط مثل ان يروي التابعي عن النبي ، أو يروي تابع التابعي عن الصحابي عن النبي ﷺ " (٣)

٤– ذهب أهل الحديث و الإمام احمد في رواية إلى أن المرسل ليس بحجة٤.

المطلب الثاني عشر حكم رواية الصحابي عن التابعي وفيه أقوال:

١– مردود ولا يحتج به وهو قول الأصوليين كأمثال أبي اسحاق الاسفرائيني(٤).

---

(١) المجموع للنووي ج١ ص ١٠٤– ١٠٥

(٢) العدة في اصول الفقه للفراء ج ٣ ص ٩٠٦

(٣) شرح الكوكب المنير ج ٢ ص ٥٧٦.

(٤) اختصار علوم الحديث – لابن كثير ص : ٤٩

الرد جاء في جامع التحصيل:

١- وقال العلائي: الذي رواه بعض الصحابة عن بعض التابعين نزر يسير جدا، والأحاديث المرفوعة فيه نادرة بل أكثره كلمات عنهم أو حكايات ونحو ذلك، والغالب الأكثر الأعم إنما هو رواية الصحابي عن مثله، فإذا أرسل الصحابي حديثًا لم يسمعه من النبي ﷺ فحمله على أنه سمعه من صحابي مثله أولى من حمله على روايته عن التابعي، لأن الحمل على الغالب أولى من الحمل على النادر الذي لم يكثر، هذا ما لا ريب فيه (١).

٢- قال السيوطي: وفي الصحيحين من ذلك ما لا يحصى ، لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة وكلهم عدول ورواياتهم عن غيرهم نادرة وإذا رووها بينوها بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليس أحاديث مرفوعة بل إسرائيليات أو حكايات أو موقوفات.أهـ

قال أحمد شاكر بعدها: وهذا هو الحق. (٢)أهـ

٣- وقد تولى الحافظ ابن حجر الرد على هذه الشبهة فقال قول الصحابي، قال رسول الله ﷺ ظاهر أنه سمعه منه أو من صحابي آخر، فالاحتمال أن يكون سمعه من تابعي ضعيف نادر جدا لا يؤثر في الظاهر، بل حيث رووا عمن هذا سبيله بينوه وأوضحوه، وقد تتبعت روايات الصحابة رضي الله عنهم عن التابعين وليس فيها من رواية صحابي عن

تابعي ضعيف في الأحكام شيء يثبت، فهذا يدل على ندور أخذهم عمن يضعف من التابعين والله (٣).

نخلص من هذا الى ما يلي:

١- أن ارواية الصحابي عن التابعي قليلة ونادرة والنادر لا يعتد به حكم شرعي. ٢- أحتمال روايته عن تابعي ضعيف جدا. ٣- أنهم رضي الله عنهم إذا رووا عن التابعي بينوا ووضحوا. ٤- أن روايتهم لا تكون عن تابعي ضعيف ابدا. ٥- كلهم رضي الله عنهم عدول وثقات لاشك في ذلك لقوله تعالى: { مُحَمَّدٌ

(١) توضيح الأفكار - للصنعاني ج : ١ ص : ٣١٧.
(٢) جامع التحصيل ج : ١ ص : ٣٦.
(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ص ٥٧٠

رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمْ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا.} (١)

٦- لابد من الإشارة الى أنه لا يوجد رواية صحابي عن تابعي في الأحكام الشرعية.

المطلب الثالث عشر المؤلفات في كتب المراسيل:

أهم الكتب المصنفة في المراسيل:

١- المراسيل . للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ت: ٢٧٥هـ.

٢- كتاب المراسيل . للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ت: ٣٢٧هـ.

٣- جامع التحصيل لأحكام المراسيل . للحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي الدمشقي، ت: ٧٦١ هـ.

٤- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل . لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي ت: ٨٢٦ هـ.

٥- كتاب المراسيل وما يجري مجراها . للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزّي ت: ٧٤٢ هـ. ضمن كتابه الرائع الفريد " تحفة الأشراف في معرفة الأطراف " في المجلد الثالث عشر منه.

وهناك من قسمها على النحو التالي:

أ- كتبٌ جمعت الأحاديث المرسلة.

المراسيل لأبي داود.

ما أُفْرِدَ من المراسيل في آخر تحفة الأشراف للحافظ المزِّي.

---

(١) سورة الفتح اية ٢٩

ما أُفْرِدَ من المراسيل في آخر الجامع الكبير للإمام السيوطي
ب- كتبٌ جمعت الرواة المُرْسِلين.
المراسيل: لابن أبي حاتم.
بيان المرسل: لأبي بكر البرديجي.
التفصيل لمبهم المراسيل: للخطيب البغدادي جزءٌ في المراسيل: لضياء الدين المقدسي. جزءٌ في المراسيل: لابن عبد الهادي المقدسي. جامع التحصيل لأحكام المراسيل: للعلائي. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل: للحافظ العراقي. (١)
المطلب الرابع عشر المرسل المردود بالاتفاق:
يرد المرسل اتفاقاً في الحالات الآتية:
١- إذا كان المرسل غير عادل فلا يقبل مرسله إجماعاً.
٢- إذا كان عدلا ولكنه لا يحترز ويرسل عن غير الثقات.
٣- إذا خالف مقطوعاً به.
٤- إذا كان العمل به يؤدى إلى نسخ خبر لمعارضته له. قال السرخسى بعد أن ذكر عن ابن أبان أن المرسل أقوى من المسند: فإن قيل: فعلى هذا ينبغى أن يجوز النسخ بالمرسل كما يجوز بين الأخبار بالمشهور عندكم. قلنا: " إنما لم يجز ذلك لأن قوة المرسل من هذا الوجه بنوع من الاجتهاد فيكون نظير قوة تثبت بطريق القياس، والنسخ بمثله لا يجوز " اهـ. والحالة الأولى والثانية ذكرها أبن عبد البر، والثالثة والرابعة ذكرتها استنباطاً من كلامهم(٢).

المطلب الخامس عشر سبب ورود الحديث المرسَل في المردود:

إن إيراد المرْسَل في أقسام المردود . رغم أن هناك من العلماء من قبله ؛ إنما هو جريٌّ على طريقة الأكثرين الذين رأوا أنه قسم من أقسام الضعيف. قال العلامة الشيخ طاهر الجزائري وإنما ذكر المُرْسَلُ في قسم المردود، للجهل بحال المحذوف ؛ لاحتمال أن يكون غير صحابي، وإذا كان ذلك ؛ احتمل أن يكون ضعيفا، وإذا كان ثقة ؛ احتمل أن يكون روى عن تابعي آخر يكون ضعيفا،

---

(١) مَبَاحِثٌ في - تحْرِيرِ اصْطِلاَحِ الحَدِيْثِ المُرْسَلِ- وحُجِّيَّتِهِ عِنْدَ السَّادَةِ المُحَدِّثِين - مشهور بن مرزوق مخمد الحرازي
(٢) أصوله السرخسي ٣٦١/١

وهكذا. وقد وُجد بالاستقراء روايةُ سِتَّةٍ، أو سبعةٍ من التابعين بعضهم عن بعض، وهذا أكثر ما وجد في هذا النوع. (١)"

وقال الحافظ ابن حجر في شرح نخبة الفكر " لاَ خَفاءَ برُجْحانِ رُتبةِ مَن لازَمَه – ﷺ –، وقاتَلَ معَهُ، أَوْ قُتِلَ تَحْتَ رَايتِهِ، عَلَى مَنْ لَمْ يُلازمْهُ، وْ لَمْ يَحْضُرْ مَعَهُ مَشْهَدًا، وَعَلَى مَنْ كلَّمَهُ يَسيرًا، أَوْ مَاشَاهُ قَليلاً، أَو رآهُ على بُعْدٍ، أَوْ فِي حَالِ الطُّفولةِ، وَإِنْ كَانَ شرفُ الصُّحْبةِ حَاصِلاً للجَميعِ، وَمَنْ لَيْسَ لَهُ مِنْهُمْ سَمَاعٌ منهُ ؛ فَحَدِيثُهُ مُرْسَلٌ مِنْ حَيْثُ الرِّوايةُ، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ مَعْدُودُونَ فِي الصَّحَابَةِ، لِمَا نَالُوهُ مِن شرفِ الرُّؤيةِ (٢) "

المطلب السادس عشر ذكر أشهر من يرسل الحديث: قال الحاكم: وأكثر ما تروى المراسيل من أهل المدينة عن سعيد بن الْمُسيَّب، ومن أهل مكة عن عطاء بن أبي رباح، ومن أهل مصر عن سعيد بن أبي هلال، ومن أهل الشام عن مكحول الدمشقي، ومن أهل البصرة عن الحسن بن ابي الحسن،، ومن أهل الكوفة عن إبراهيم بن يزيد النخعي(٣).

المطلب السابع عشر دواعي الإرسال وأسبابه:

لا ريب أن هناك أسباباً تقف وراء إرسال الراوي الحديث الذي يرويه، وتحْمِلُه على ترك وصله، ومن تلك الأسباب:

١– التساهل في التصريح بالتلقي المباشر بسبب قرب العهد بالرسول ﷺ، وصدق الرواة وأمانتهم، وتوثقهم بعضهم من بعض، ويدخل في هذا رواية صغار الصحابة عن الرسول ﷺ ؛ كابن عباس، وابن عمر، وأنس، وابن الزبير.

٢–التساهل في تحديد صيغ الرواية في عهد التابعين ؛ بسبب عدم وجود قواعد ضابطة ثابتة واضحة في بيان أصول الرواية.

٣– التساهل في بيان الإسناد في عهد الصحابة وكبار التابعين ؛ وذلك للورع والأمانة التي كان يتخلق بها ذلك الجيل، حتى أواخر القرن الأول الهجري، حيث وجب الالتزام بالإسناد لفشو الكذب، وكثرة الوضع.

---

(١) العلامة الشيخ طاهر الجزائري – توجيه النظر إلى أصول الأثر – ج : ٢/٥٥٥

(٢) النخبة لابن حجر ص ٣٧

(٣) الإمام أبو عبد الله الحاكم – علوم الحديث ص٢٥ – وانظر : تدريب الراوي ١/٢٠٣ نقلا عن الحاكم.

٤- التساهل في استعمال صيغ الرواية في عهد التابعين، وعدم التفريق بين: عن، أن، قال... وغيرها ؛ وذلك لعدم وجود قواعد محددة واضحة في طرق الرواية.

٥- التدليس وإصرار بعض الرواة على الرواية عمّن لم يلقوهم، إما افتخارا بالرواية، وإما مكابرة بسبب ضعف الرواية.

٦- الرواية من الصحف، فقد كثرت الصحف والأجزاء في عهد التابعين، فكان بعض المحدثين من التابعين، وحتى الصحابة يكتب بعضهم إلى بعض بحديث رسول الله ﷺ فتروى عنهم، وإن لم يلق بعضهم بعضا، وكذلك نجد بعض الرواة يرثون، وآخرون ينسخون، أو يشترون صحفا، أو كتبا لمحدثين أحياء، أو متوفين، فيروون أحاديثهم من تلك الصحف، من غير أن يسمعوها منهم.

٧- اشتباه ووهم بعض الرواة في روايتهم الأحاديث المسندة، فيسقطون، بسبب قلة حفظهم . أو ضعفه . بعض الرواة من الأسانيد (١).

٨- أن يكون المرسِل سمع الحديث عن جماعة ثقات، وصح عنده، فيرسله اعتماداً على صحته عن شيوخه.

٩- أن يكون نسي من حدَّثه به، وعرف المتن فذكره مرسلاً.

١٠ - أن لا يقصد التحديث. وإنما يذكر الحديث على وجه المذاكرة، أو على جهة الفتوى فيذكر المتن دون السند، لأن المتن هو المقصود في تلك الحالة.

رابعاً: من كان يرسل عن كل أحد، رُبَّما كان الباعث له على الإرسال ضعف من حَدَّثَهُ.

المطلب الثامن عشر أصح المراسيل:

قال الإمام أحمد بن حنبل: مرسلات سعيد بن المسيب أصح المرسلات(٢) " قال الحافظ ابن رجب ووقع مثله في كلام ابن المديني وغيره (٣)".

---

(١) مقدمة مراسيل ابن أبي حاتم ص١٧-١٨ شكر الله قوجاني عبد العزيز السيروان تحقيق كتاب مراسيل أبي داود - قال الشيخ في دراسته وتحقيقه لكتاب المراسيل لأبي داود ص٤٢

(٢) ذكره في التدريب ٢٠٣/١

(٣) شرح علل الترمذي " ص١٨٢

وقال الإمام الحاكم: وأصحها . كما قال ابن معين . مراسيل ابن المسيَّب ؛ لأنه من أولاد الصحابة، وأدرك العشرة، وفقيه أهل الحجاز، ومفتيهم، وأول الفقهاء السبعة الذين يعتَدُّ مالكٌ بإجماعهم، كإجماع كافة الناس، وقد تأمل الأئمة المتقدمون مراسيله فوجدوها بأسانيد صحيحة، وهذه الشرائط لم توجد في مراسيل غيره (١).

المطلب التاسع عشر خلاصة المبحث:

من خلال ما استعرضنا في كل المباحث عن المرسل يهمنا أن نؤكد على:

لاهتمام الاكيد من علماء المسلمين بموضوع المرسل وكل ما أُلفت به من كتب تدل على عنايتهم الفائقة بالمرسل.

أن اختلاف العلماء في قبول المرسل ورده هذا خلاف ما ارسل لصحابي.

القول القاطع والأكيد أن مرسل الصحابي مقبول مطلقا ويدخل فيه ما أرسله كبار التابعين لأنهم لا يرون إلا عن الصحابة والصحابة كلهم عدول.

وقع الخلاف في مرسل صغار التابعين لأنهم يحتمل أن يرون عن تابعين اخرين والتابعين قد يكون فيهم ضعفاء.

قسم العلماء المرسل إلى أصح المراسيل أدناها ولذا قالوا مرسل مقبول ومرسل مردود.

جعلوا لمرسل غير الصحابي شروط للقبول.

لذا قلنا أن المرسل في الاصل ضعيف لفقده شرط الاتصال.

نخرج من ذلك كله الى عناية علماء الحديث واهتمامهم بحفظ السنة النبوية يستدعي العناية بأقسام الحديث وتقسيم أنواعه والعناية برجاله مما يوثق مصداقية حديث المصطفى عليه السلام.

---

(١) علوم الحديث ص ٢٥

الفهارس

١- فهرس الآيات الكريمة:

١. إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ص٩٤٧
٢. تعالى وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ص٩٤٧
٣. أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ص ٩٦٤
٤. وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ . ص ٩٧٢
٥. وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ ص ٩٨٥
٦. مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ص٩٩١

٢- فهرس الأحاديث الشريفة:

١. مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ص٩٤٩
٢. تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ وَيُسْمَعُ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْكُمْ ص ٩٤٩
٣. نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها إلى ص ٩٥٠
٤. ثُمَّ دَخَلَ النَّاسُ فَصَلَّوا عَلَيْهِ إرسالا ص ٩٦٤
٥. فعن عمر بن الخطاب قال: كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد ص ٩٧٩

٣ـ فهرس الموضوعات:

١. خطة البحث ص٩٤٥.
٢. المقدمه ص ٩٤٧.
٣. أهميته هذا العلم ص ٩٥١.
٤. التعريف اللغوي للإسناد ص ٩٥٣.
٥. التعريف اصطلاحي للإسناد ص ٩٥٣.
٦. مسند الامام احمد ص ٩٥٥.
٧. مسند الطيالسي ص ٩٥٦.
٨. تعريف البلاذر ص ٩٥٧.
٩. مسند الحميدي ص ٩٥٨.
١٠. مسند الشافعي ص ٩٥٩.
١١. خلاصة المبحث ص ٩٦٠.
١٢. المبحث الثاني الضعيف ص ٩٦١.
١٣. المقدمة ص ٩٦١.
١٤. تعريف الضعيف – في اللغة والاصطلاح ص٩٦١.
١٥. اسباب الضعف ص ٩٦٢.
١٦. خلاصة المبحث ص ٩٦٣.
١٧. المبحث الثالث المرسل ص ٩٦٤.
١٨. تعريف المرسل لغة واصطلاحا ص ٩٦٤.
١٩. تعريف المرسل لغة ص ٩٦٤.

٢٠. المطلب الثاني طرق تميز المرسل ص ٩٦٨.
٢١. المطلب الثالث صور المرسل ص ٩٦٨.
٢٢. المطلب الرابع حكم تعمد الإرسال ص ٩٧١.
٢٣. المطلب الخامس مراتب المرسل ص ٩٧١.
٢٤. المطلب السادس أسباب تفاوت مراتب
المرسلات بعضها على بعض ص ٩٧١.
٢٥. المطلب السابع:بواعث الإرسال في الحديث ص ٩٧٢.
٢٦. المطلب الثامن القول في الوصل و الإرسال
في حديث واحد ص ٩٧٧.
٢٧. المطلب التاسع حكم الحديث المرسل ص ٩٧٧.
٢٨. أسباب رد المرسل ص ٩٧٧.
٢٩. المطلب العاشر مراسيل الصحابة ص ٩٧٧.
٣٠. المطلب الحادي عشر مرسل التابعي الكبير ص ٩٨٦.
٣١. ومجمل أقوال العلماء في حجية المرسل ص ٩٨٧.
٣٢. المطلب الثاني عشر حجية مرسل غير الصحابي ص ٩٨٩.
٣٣. المطلب الثالث عشر حكم رواية الصحابي
عن التابعي ص ٩٩٠.
٣٤. خلاصة المطلب ص ٩٩١.
٣٥. المطلب الرابع عشر المؤلفات في كتب المراسيل ص ٩٩٢.
٣٦. المطلب الخامس عشر المرسل المردود بالاتفاق ص ٩٩٣.

٣٧. المطلب السادس عشر سبب إيراد الحديث
المرسَل في المردود ص – ٩٩٣.
٣٨. المطلب السابع عشر ذكر أشهر من يرسل الحديث ص ٩٩٤.
٣٩. المطلب الثامن عشر دواعي الإرسال وأسبابه ص – ٩٩٤.
٤٠. المطلب التاسع عشر أصح المراسيل ص – ٩٩٥.
٤١. المطلب العشرون خلاصة المبحث ص ٩٩٦.
٤٢. فهرس الآيات ص ٩٩٧.
٤٣. فهرس الأحاديث ص ٩٩٧.
٤٤. فهرس الموضوعات ص ٩٩٨.
٤٥. المراجع ص ١٠٠١.

٤ – المراجـــــــع:

القران الكريم.

كتب التفسير:

١. تفسير القرآن العظيم – المؤلف: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقى- المحقق: مصطفى السيد محمد و محمد السيد رشاد و محمد فضل العجماوي و على أحمد عبد الباقى - دار النشر: مؤسسة قرطبة و مكتبة أولاد الشيخ للتراث - .الطبعة: الأولى -سنة الطبع: ١٤١٢ هـ، ٢٠٠٠ م
٢. جامع البيان فى تأويل القرآن – المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملى، أبو جعفر الطبري، – ٢٢٤ – ٣١٠ هـ – المحقق: أحمد محمد شاكر – الناشر: مؤسسة الرسالة – الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
٣. معالم التنزيل فى تفسير القرآن.
٤. تفسير البغوي المؤلف :محيى السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي – المتوفى: ٥١٠ هـ– المحقق :حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر – عثمان جمعة ضميرية – سليمان مسلم الحرش الناشر :دار طيبة للنشر والتوزيع الطبعة :الرابعة، سنة النشر – ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م

كتب الحديث:

٥. صحيح البخارى ط. دار ابن كثير المؤلف: محمد بن إسماعيل البخارى أبو عبد الله الناشر: دار ابن كثير – دمشق بيروت سنة النشر: ١٤٢٣ – ٢٠٠٢ رقم الطبعة ١.
٦. صحيح مسلم – ط. طيبة- المؤلف: مسلم بن حجاج – المحقق: نظر بن محمد الفاريابى أبو قتيبة – الناشر: دار طيبة - سنة النشر: ١٤٢٧ – ٢٠٠٦- رقم الطبعة: ١.
٧. المستدرك على الصحيحين- الإمام الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري – ٤٠٥ هـ-الناشر: دار المعرفة – بيروت - بإشراف: د. يوسف المرعشلي.

المسانيد:

٨. مسند الإمام أحمد بن حنبل المؤلف :أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيبانى المتوفى: ٢٤١ هـ المحقق :شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون إشراف :د عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر :مؤسسة الرسالة الطبعة :الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.
٩. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار المؤلف :أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكى المعروف بالبزار – المتوفى: ٢٩٢ هـ المحقق :محفوظ الرحمن زين الله، – وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق الشافعي - الناشر :مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة الطبعة :الأولى، (بدأت ١٩٨٨ م، وانتهت ٢٠٠٩ م.
١٠. مسند أبي داود الطيالسي – سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي تحقيق محمد بن عبد المحسن التركي الطبعه الاولى ١٤١٩ هـ.

كتب المعاجم:

١١. الاصابة في تمييز الصحابة – المؤلف احمد بن علي بن حجر العسقلاني ابو ابو الفضل – المحقق: عبدالله بن عبد المحسن التركي – عبدالسند حسن – ط: الاولى.
١٢. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير – المؤلف: احمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموى – ابو العباس – المتوفى نحو ٧٧٠ هـ.
١٣. **التاريخ الصغير** – المؤلف :محمد بن إسماعيل البخارى المحقق :محمود إبراهيم زايد الناشر :دار المعرفة – بيروت الطبعة :الأولى الطبع ١٤٠٦ هـ.
١٤. الجرح والتعديل لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد الرازى أبي حاتم نشر طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر اباد الدكن الهند – دار إحياء التراث العربي – بيروت – ط ١ سنة النشر ١٢٧١ هـ – ١٩٥٢ م.
١٥. الطبقات الكبرى بن سعد – نشر دار الصياد – بيروت.
١٦. السيرة لابن اسحاق – نشر دار الفكر – بيروت ط ١ سنة النشر ١٣٩٨ هـ
١٧. تاريخ اسماء الثقات – المؤلف: ابو حفص عمر بن احمد بن عثمان البغدادي المعروف بابن شاهين – المتوفي: سنة ٣٨٥ هـ – المحقق: ابو

عمر محمد بن علي الازهرى – الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة – ط: الاولى سنة النشر ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م.

١٨. تهذيب الكمال للمزي – نسخة مصورة من مخطوطة دار الكتب المصرى

١٩. سير اعلام النبلاء – محمد بن احمد بن عثمان الذهبى – مؤسسة الرسالة سنة النشر ١٤٢٢ هـ.

٢٠. لسان العرب – المؤلف: محمد بن مكرم بن على – ابو الفضل جمال الدين ابن منظور الانصارى الرويفعى الافريقى – المتوفى سنة: ٧١١ هـ – الناشر دار صادر بيروت – ط: الثالثة ١٤١٤ هـ.

٢١. معجم مقاييس اللغة -المؤلف: أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: دار الفكر- سنة النشر: ١٣٩٩ – ١٩٧٩ م.

٢٢. كتب الشروح:

٢٣. أثر اختلاف المتون والأسانيد فى اختلاف الفقهاء–المؤلف: ماهر ياسين الفحل.

٢٤. إحكام الفصول فى احكام الاصول ابو الوليد الباجى ط ٢ الناشر دار الغرب الاسلامى.

٢٥. إسبال المطر – شرح المختصر لنخبة الفكر لابن حجر – ابن حجر العسقلانى المؤلف: أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي الناشر: المكتبة الشاملة، مصر الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م

٢٦. أصول البزدوى مع شرحه كشف الأسرار – فخر الإسلام على بن محمد البزدوي: – دار الكتب العلمية بيروت، ط: ١ ١٤١٨ هـ: ١٩٩٧.

٢٧. *أصول الحديث* علومه ومصطلحه – محمد *عجاج* بن محمد تميم بن صالح بن عبد الله *الخطيب*.: – المكتبة الحديثة. – ط ٢ – الناشر دار الفكر .

٢٨. أصول السرخسى- المؤلف: أحمد بن أبى سهل السرخسى -المحقق: أبو الوفا الأفغاني- سنة النشر: ١٤١٤ – ١٩٩٣- رقم الطبعة: ١.

٢٩. الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين أبو الحسن الآمدي، تحقيق: عبد المنعم إبراهيم، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ١ تاريخ النشر ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م.
٣٠. الإحكام في أصول الأحكام -ط. الآفاق الجديدة -المؤلف: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي أبو محمد- الناشر: دار الآفاق الجديدة - سنة النشر : ١٤٠٣ – ١٩٨٣- رقم الطبعة: ٢.
٣١. الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤ هـ) المحقق: أحمد محمد شاكر – الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الثانية.
٣٢. **التاريخ الصغير** – المؤلف :محمد بن إسماعيل البخاري المحقق :محمود إبراهيم زايد الناشر :دار المعرفة – بيروت الطبعة :الأولى الطبع1406 :هـ
٣٣. الثقات لابن لمحمد بن حبان بن احمد بن حبان البستي ط وزارة المعارف للحكومة الهندية تحت مراقبة مراقبة د. محمد عبد المعيد خان – نشر دائرة المعارف العثمانية بحيدر اباد الدكن الهند ط ١ سنة النشر ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م.
٣٤. الجرح والتعديل لابي محمد عبدالرحمن بن محمد الرازي أبي حاتم نشر طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر اباد الدكن الهند – دار إحياء التراث العربي – بيروت – ط ١ – سنة النشر ١٢٧١ هـ – ١٩٥٢ م.
٣٥. الشرح المختصر لنخبة الفكر لابن حجر العسقلاني – المؤلف: أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوى – الناشر: المكتبة الشاملة، مصر – الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م
٣٦. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة- المؤلف: محمد بن جعفر بن إدريس الحسني الكتاني- المحقق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي بن محمد جعفر الكتاني -حالة الفهرسة: غير مفهرس- الناشر: دار البشائر الإسلامية سنة النشر : ١٤١٤ – ١٩٩٣- رقم الطبعة: ٥
٣٧. الرسالة المؤلف: الشافعي المحقق: أحمد شاكر -الناشر: مصطفى البابى الحلبي- سنة النشر: ١٣٥٨ هـ – ١٩٤٠ م

٣٨. السيرة لابن اسحاق – نشر دار الفكر – بيروت ط ١ سنة النشر ١٣٩٨ هـ
٣٩. الطبقات الكبرى بن سعد – نشر دار الصياد – بيروت.
٤٠. الكفاية في علم الرواية – احمد بن علي بن ثابت ابو بكر الخطيب البغدادى الناشر : المكتبة العلمية – المدينة المنورة – تحقيق ابو عبدالله السورقي ، ابراهيم حمدى المدني.
٤١. العدة في اصول الفقه – المؤلف القاضي ابو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء – المتوفى: ٤٥٨ هـ – حققه وعلق عليه وخرج نصه: د احمد بن علي بن سير المباركي الاستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض – جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية الناشر: بدون الطبعة: الثانية ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م
٤٢. الفية العراقي المسماة ب: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث المؤلف:ابو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسن بن عبدالرحمن بن أبي بكر بن ابراهيم العراقي – المتوفى سنة ٨٠٦ هـ قدم لها وراجعها فضيلة الشيخ الدكتور عبدالكريم بن عبدالله بن عبدالرحمن الخضير – تحقيق: ودراسة: العربي الدائز الفرياطي – الناشر :مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع الرياض – المملكة العربية السعودية – ط: الثانية سنة النشر ١٤٢٨ هـ.
٤٣. الكفاية في معرفة اصول علم الرواية للخطيب البغدادى – المؤاف: ابو بكر احمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادى المتوفى سنة: ٤٦٣ هـ المحقق: ماهر ياسين الفحل – الناشر دار ابن الجوزي – الدمام – ط: الاولى سنة ١٤٣٢ هـ.
٤٤. التبصرة – المؤلف: جمال الدين ابو الفتوح عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزى – المتوفى سنة: ٥٩٧ هـ – الناشر دار الكتب العلمية بيروت لبنان – ط: الاولى سنة النشر ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م.
٤٥. المحدث الفاصل بين الراوى والواعي – المؤلف: ابو محمد الحسن ابن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزى الفارسي – المتوفى: سنة ٣٦٠ هـ – المحقق: د محمد عجاج الخطيب – الناشر: دار الفكر – بيروت – ط: الثالثة سنة ١٤٠٤ هـ.
٤٦. المجموع شرح المهذب – المؤلف: يحيى محي الدين أبو زكريا بن شرف النووي - المحقق: محمد نجيب المطيعي- الناشر: مكتبة الإرشاد.

٤٧. المستصفى، المؤلف ابو احامد محمد بن محمد الغزالى، الطوسى – المتوفى، سنة:٥٠٥ هـ – تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافى، – الناشر: دار الكتب العلمية – ط: الاولى، – سنة النشر ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م.
٤٨. المنهاج فى، شرح صحيح مسلم بن الحجاج (صحيح مسلم بشرح النووى) (ط قرطبة- المؤلف: يحيى، بن شرف النووى محى، الدين أبو زكريا- الناشر: مؤسسة قرطبة- سنة النشر : ١٤١٤ – ١٩٩٤- رقم الطبعة: ٢.
٤٩. النهاية فى، غريب الحديث و الاثر – المؤلف: مجد الدين ابو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيبانى، الجزرى ابن الاثير – المتوفى: سنة ٦٠٦ هـ الناشر : المكتبة العلمية – بيروت سنة النشر : ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م تحقيق: طاهر احمد الزاوى – محمود محمد الطناجى،.
٥٠. المراسيل – المؤلف: ابو محمد عبدالرحمن محمد بن ادريس بن المنذر التميمى، الحنظلى، الرازى ابن أبى، حاتم – المتوفى، سنة:٣٢٧ هـ – المحقق: شكر الله نعمة الله قوجانى الناشر: مؤسسة بيروت – ط: الاولى سنة ١٣٩٧ هـ.
٥١. الموقظة فى، علم مصطلح الحديث – المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبى، شمس الدين أبو عبد الله- المحقق: على بن أحمد الرازحى،- الناشر : دار الآثار -رقم الطبعة: ١.
٥٢. النكت على، كتاب ابن الصلاح – المؤلف ابو الفضل احمد بن على، بن محمد بن حجر العسقلانى، – المتوفى، سنة: ٨٥٢ هـ – المحقق ربيع بن هادى عمير المدخلى، – الناشر عمادة البحث العلمى، بالجامعة الاسلامية – المدينة المنورة المملكة العربية السعودية – ط: الاولى، سنة ١٤٠٤ هـ.
٥٣. اليوقيت والدر فى، شرح نخبة الفكر ابن حجر – المؤلف زين الدين محمد لمدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن على، بن زين العابدين الحدادى ثم المناوى القاهرى – المتوفى،: ١٠٣١ هـ المحقق: المرتضى الزين احمد – الناشر : مكتبة الرشد – الرياض الطبعة: الاولى، ١٩٩٩ م.
٥٤. الإحكام فى، أصول الأحكام (ط. الآفاق الجديدة - المؤلف: على، بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسى، أبو محمد- الناشر: دار الآفاق الجديد سنة النشر : ١٤٠٣ – ١٩٨٣ رقم الطبعة: ٢
٥٥. الام – المؤلف – الشافعي ابو عبدالله محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع

٥٦. بن عبدالمطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي – المتوفى سنة ٢٠٤ هـ الناشر –دار المعرفة – بيروت – ط بدون – سنة النشر ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م.
٥٧. الإلماع الى معرفة اصول الرواية وتقيد السماع المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي ابو الفضل – المتوفى سنة ٥٤٤ هـ – المحقق: السيد احمد صقر الناشر : دار التراث – المكتبة العتيقية – القاهرة – تونس ط: الاولى – ١٣٧٩ هـ – ١٩٧٠ م.
٥٨. بيان خطأ من أخطأ على الشافعي المؤلف: احمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسر وجردي الخرساني ابو بكر البيهقي – المتوفى سنة ٤٥٨ هـ – المحقق د: شريف نايف الدعيس – الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – ط الاولى سنة النشر ١٤٠٢ هـ
٥٩. بغية الملتمس في سباعيات الامام مالك بن انس– تأليف: الامام صلاح الدين خليل بن كيكليدي العلائي الدمشقي الشافعي – تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي
٦٠. تحرير علوم الحديث -المؤلف: عبد الله بن يوسف الجديع- الناشر: مؤسسة الريان- سنة النشر : ١٤٢٤ – ٢٠٠٣- رقم الطبعة: ١.
٦١. تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى- المؤلف: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى. السنن الكبرى (سنن البيهقي الكبرى) ط. العلمية المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي أبو بكر المحقق: محمد عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية سنة النشر: ١٤٢٤ – ٢٠٠٣ رقم الطبعة: ٣.
٦٢. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف -المؤلف: يوسف المزى أبو الحجاج جمال الدين -المحقق: بشار عواد معروف- الناشر: دار الغرب الإسلامى- سنة النشر : ١٩٩٩- رقم الطبعة: ١.
٦٣. تدريب الراوى في شرح تقريب النواوى – ت: الفاريابي– المؤلف: جلال الدين السيوطي- المحقق: نظر محمد الفاريابى أبو قتيبة الناشر: مكتبة الكوثر - سنة النشر : ١٤١٥- رقم الطبعة: ٢
٦٤. تلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافعي الكبير – المؤلف: ابو الفضل احمد بن علي بن محمد بن احمد بن حجر العسقلاني – المتوفي

سنة: ٨٥٢ هـ – الناشر: دار الكتب العلمية – ط: الاولى سنة: ١٤١٩ هـ – ١٩٨٩ م.
٦٥. تهذيب الكمال للمزي – نسخة مصورة من مخطوطة دار الكتب المصرية
٦٦. توجيه النظر الى اصول الاثر المؤلف: طاهر بن صالحين احمد بن موهب السمعونى الجزائرى ثم الدمشقى – المتوفى سنة: ١٣٣٨ هـ – المحقق عبد الفتاح ابوغدة الناشر مكتبة المطبوعات الاسلامية – حلب – ط الاولى ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م
٦٧. توضيح الافكار لمعانى تنقيح الانظار – المؤلف: محمد بن اسماعيل بن صلاح بن محمد الحسنى الكحلانى ثم الصنعانى ابو ابراهيم عز الدين المعروف كأسلافه بالأمير – المتوفى سنة ١١٨٢ هـ – المحقق ابو عبدالرحمن صلاح بن محمد بن عويضة – الناشر : دار الكتب العلمية بيروت لبنان – ط الاولى سنة النشر ١٤١٧ هـ ١٩٩٧ م.
٦٨. جامع بيان العلم وفضله – المؤلف: ابن عبد البر – المحقق :أبو الأشبال الزهيرى الناشر : دار ابن الجوزي – الدمام – سنة النشر: ١٤١٤ – ١٩٩٤ رقم الطبعة: ١
٦٩. جامع الأصول فى أحاديث الرسول المؤلف :مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيبانى الجزري ابن الأثير – المتوفى: ٦٠٦ هـ – تحقيق :عبد القادر الأرنؤوط – التتمة تحقيق بشير عيون الناشر: مكتبة الحلوانى – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان الطبعة :الأولى.
٧٠. دلائل النبوة – المؤلف احمد بن حسن بن على بن موسى الحسر وجردى الخرسانى ابو بكر البيهقى – المتوفى سنة ٤٥٨ هـ – المحقق: د عبد المعطى قلعجى – الناشر دار الكتب العلمية – دار الريان للتراث – ط: الاولى – ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
٧١. شرح الكوكب المنير المؤلف: تقى الدين ابو البقاء محمد بن احمد بن عبدالعزيز على الفتوحى المعروف بابن النجار الحنبلى – المتوفى سنة: ٩٧٢ هـ – المحقق محمد الزحيلى و نزيه حماد – الناشر مكتبة العبيكان – ط: الثانية – سنة النشر: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

٧٢. شرف أصحاب الحديث المؤلف :أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدى الخطيب البغدادى (المتوفى: ٤٦٣ هـ- المحقق :د. محمد سعيد خطي اوغلي الناشر : دار إحياء السنة النبوية – أنقرة.
٧٣. علوم الحديث لابن الصلاح ونكت الحافظ العراقي المسماة بالتقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح ونكت الحافظ العسقلاني المسماة بالإفصاح بتكميل النكت علي ابن الصلاح – ت: عوض الله- المؤلف: ابن الصلاح – العراقي – ابن حجر - المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد أبو معاذ- الناشر: دار ابن القيم – دار ابن عفان -سنة النشر : ١٤٢٩ – ٢٠٠٨.
٧٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري (ت: شيبة الحمد المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين المحقق: عبد القادر شيبة الحمد سنة النشر : ١٤٢١ – ٢٠٠١ رقم الطبعة: ١.
٧٥. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي – المؤلف شمس الدين ابو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوى – المتوفى سنة ٩٠٢ هـ المحقق: علي حسين علي – الناشر مكتبة السنة – مصر ط: الاولى سنة: ١٤٢٤ – ٢٠٠٣ م
٧٦. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث -ط. الرسالة -المؤلف: محمد جمال الدين القاسمي -المحقق: مصطفى شيخ مصطفى- الناشر: مؤسسة الرسالة -سنة النشر : ١٤٢٥ – ٢٠٠٤
٧٧. قواعد الحديث من فنون مصطلح الحديث تأليف محمد جمال الدين القاسمي – تحقيق محمد بهجة البيطار الناشر دار النفائس.
٧٨. كتاب ابن البيطار – موقع ملتقى اهل الحديث.
٧٩. مَبَاحثٌ في – تحْرير اصْطلاَح الحَديْث المُرْسَلِ – وحُجِّيَّتِهِ عِنْدَ السَّادَةِ المُحَدِّثين – مشهور بن مرزوق محمد الحرازى.
٨٠. معرفة انواع علوم الحديث – المؤلف – عثمان بن عبدالرحمن ابو عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح – المتوفى –٦٤٣ هـ المحقق – عبدالطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل الناشر – دار الكتب العلمية ط ١ – سنة النشر ١٤٢٣ – ٢٠٠٢ م.
٨١. منازل لأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد-تأليف: أبو زكريا يحيى بن إبراهيم السلماسي -تحقيق: محمود عبد الرحمن قدح.

٨٢. مجموع فتاوي ومقالات متنوعة للشيخ عبد العزيز بن عبدالله بن باز المحقق بدون
٨٣. نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني تأليف الشيخ عبد الهادى نجا الأبيارى المتوفى سنة ١٣٠٥ هـ طبع طبعة حجرية في القاهرة ١٢٩٥ هـ ، ومعها (كشف النقاب على المنظومة الموسومة برضاب المرتشف في نظم ما في الصحيحين و الموطأ من المؤتلف والمختلف) للمؤلف نفسه ثم طبع في المطبعة الميمنية ١٣٢٣ هـ ، وفي دار الكتب العلمية بيروت.
٨٤. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر – المؤلف: أبو الفضل– أحمد بن على بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلانى (المتوفى: ٨٥٢ هـ)– المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلى – الناشر: مطبعة سفير بالرياض– الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ

تم بفضل الله وعونه

د جوهره صالح المحمد الضبيبان
أستاذ مساعد حديث وعلومه
جامعة الطائف كلية الشريعة